جـامعة قـــاصدي مربـاح ورقـــلة

كـلية الحقوق و العـلوم السياسية

قسم العلـــوم السيـاسيـة

تخصص علاقـــات دولية

مذكرة حول

الإستراتيجية الأمنية الروسية الجديدة تجاه دول البلقان

أوكرانيا دراسة حالة

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص دراسات أمنية وإستراتيجية

من إعداد الطالبة

" زروال سناء "

الأستاذ المشرف:

د ـ "بوشنافة شمسة"

أعضاء لجنة المناقشة

الإسم و اللقب	الدرجة العلمية	الصفة
أ ـ بوحامد علي	أستاذ	رئيسا ومناقشا
د ـ بوشنافة شمسة	أستاذة محاضرة (أ)	مشرفة
أ ـ خميس مُحَمَّد	أستاذ	عضوا مناقشا

نوقشت يوم: 2015/06/01

إهداء

إلى أمي و أبي ...عرفانا مني بفضلهما ورجاءا وطلبا لرضـــــاهما

إلى حماتي و حماي... أطال الله عمرهم وما بلغني من عظيم دعائهما

إلى زوجـــــي العـزيز...بشايريـــــة أحمد حفظه الله

إلى أخواتي الأعزاء ... سارة أمال سرايا كهينة

إلى أيوب بن يحكم

"زروال سناء"

تحية شكر وعرفان

أتوجه بجزيل الشكر و الامتنان إلى الأستاذة و الدكتورة "بوشنافة شمسة" على ما بذلته من جهد وما قدمت من نصح في سبيل إتمام هذا العمل

سائلا الله عز وجل أن يجعل هذا العمل في ميزان حسناتها وأن يرزقها بكل حرف خط في هذا العمل رفعة وسمو وأن يبدل عن كل مشقة كابدها معي سعة و رحمة في الدنيا و الآخرة.

لم يكن أمر الإشراف على هذا العمل سهلا و لا متابعته وتصحيحه أمرا ميسرا

كما أتوجه بالشكر إلى كل أساتذة قسم العلوم السياسية بورقلة

"إن أصبت فمن الله وإن أخطأت فمن نفسي و الشيطان"

"زروال سناء"

﴿وَقُلْ رَبِّ زِدْنِـــــــــــي عِلْمًـــــا﴾

صدق الله العظيم

(**سورة طه**، الآيتان: 114).

مقدمـــــــــــــة

تمهيد:

منذ انهيار الإتحاد السوفيتي و انتهاء مرحلة الحرب الباردة منذ مطلع تسعينات القرن الماضي، شهدت روسيا الإتحادية عدة تغيرات و تطورات و خاصة التطور في الإستراتيجية الأمنية ، وأثرت بدورها على سياسات الدول الكبرى، وارفردت الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى وحيدة في العالم، وأصبح لديها الأثر الأكبر في صياغة السياسة الدولية، وفق لمصالحها الخاصة.

وفي ضل هذه التغيرات ، رأى صانع القرار الروسي أنه من الضروري بلورة سياسة أمنية جديدة تأخذ بعين الإعتبار هذه التطورات، وتكون قادرة على تحقيق مصالح روسية.

وتبرز هذه السياسة في منطقة البلقان، وهي إحدى ساحات المواجهة المتوقعة بين روسيا والغرب؛ وذلك كجزء من تداعيات الصراع الذي نشأ في أوكرانيا ولا يزال مستمرًّا حتى اللحظة، تملك روسيا سلاح الفيتو؛ واستعملته ضد استقلال كوسوفو، وتملك روابط دينية مع بعض دول المنطقة كالصرب مثلاً؛ فضلاً عن دورها الاقتصادي الحيوي في مجال الطاقة؛ الذي تحتاجه أوروبا، إضافة إلى عضويتها في مجلس إدارة هيئة تنفيذ معاهدة السلام في البوسنة والهرسك، وتستطيع أن تعرقل من خلاله انضمام هذا البلد إلى حلف الناتو والاتحاد الأوروبي؛ قد تفقد روسيا بعضًا من تأثيرها في البلقان؛ خاصة إذا ما قرر الاتحاد الأوروبي تسريع إجراءات انضمام بعض الدول إليه؛ ما سيعني تعزيز فضائه الاستراتيجي وتقليص الاحتقانات الداخلية في تلك الدول؛ فضلاً عن وجود خطط للاستغناء عن الغاز الروسي وإن لم تر النور حتى اللحظة.

وعليه إن الدراسة تتناول معرفة طبيعة الإستراتيجية الأمنية الروسية تجاه دول البلقان بشكل عام في فترة حكم فلاديمير بوتين من خلال دراسة سماتها وأهدافها وأهم المتغيرات المؤثرة فيها وانعكاس هذه الإستراتيجية على أوكرانيا كدراسة حالة.

أهمية الدراسة:

و تتمثل أهمية دراستي في العناصر التالية:

ـ تسعى الدراسة إلى تأسيس وعي أكاديمي باتجاهات السياسات الأمنية، تساعد في فهم وتحليل متغيرات النظام الدولي والتنبؤ بمستقبل الواقع الدولي القادم.

ـ تحاول الدراسة تحليل طبيعة التغير في التفكير الإستراتيجي السياسي الروسي والذي بدوره يفيد الجهات المختصة صانعة القرار السياسي.

ـ تفتح المجال لتناول الموضوع الروسي في العديد من القضايا الدولية من جهة و دول البلقان من جهة أخرى ،وتبيان السياسة الأمنية الروسية تجاهها.

أهداف الدراسة:

سعت الدراسة إلي تحقيق الأهداف التالية:

ـ تحديد أهم خصائص وسمات الإستراتيجية الأمنية الروسية الجديدة.

ـ توضيح طبيعة الإستراتيجية الروسية تجاه دول البلقان.

ـ استعراض أهداف ومجالات الإستراتيجية الروسية تجاه دول البلقان وأوكرانيا.

ـ استعراض أهداف الإستراتيجية الروسية تجاه أوكرانيا.

مشكلة الدراسة و تساؤلاتها:

إن مشكلة الدراسة تكمن في التحولات الجديدة في الإستراتيجية الروسية تجاه دول البلقان والتي أثرت فيها العديد من العوامل، هذا التغير في الإستراتيجية الروسية والجدل الذي أطالها أثار تساؤلات حول حقيقة الدور الذي تحاول أن تلعبه روسيا في دول البلقان وخصوصاً في أوكرانيا، وأهدافها من هذا التغير الطارئ ، ومن خلال هذا نطرح الإشكالية الرئيسية التالية:

إلى أي مدى نجحت الإستراتيجية الأمنية الروسية الجديدة في دول البلقان عامة وتجاه أوكرانيا على وجه الخصوص؟

وينبثق عن التساؤل الرئيسي عدة تساؤلات فرعية وهي:

ـ ماهية أسس و مبادئ الإستراتيجية الأمنية الروسية الجديدة؟

ـ ما هي اعتبارات وأهداف الإستراتيجية الروسية تجاه دول البلقان؟

ـ ما هي طبيعة الإستراتيجية الأمنية الروسية تجاه أوكرانيا؟

ـ ما هي توجهات و أهداف الإستراتيجية الأمنية الروسية تجاه دول البلقان ؟

ـ و ما هي الآليات الموظفة لتحقيقها؟.

فرضيات الدراسة:

إن الإجابة على هذه التساؤلات تستدعي وضع جملة من الفرضيات والتي يمكن إخضاعها للاختبار لاكتشاف مدى صحتها أو ضعفها في معالجة هذه الإشكالية وهي كالتالي:

ـ.الإستراتيجية الأمنية الروسية في دول البلقان مرتبطة بمواجهة الولايات المتحدة الأمريكية والحلف الشمال الأطلسي.

_ كلما تغلغلت روسيا في منطقة البلقان، كلما تحقق الأمن القومي الروسي.

الحدود الزمنية للدراسة:

إن حدود الدراسة تتمثل في تناول الإستراتيجية الروسية والتغيرات التي طرأت عليها تجاه دول البلقان عموماً وأوكرانيا تحديداً، (من 2009 إلى 2015).

الحدود المكانية للدراسة:

تتناول هذه الدراسة كحيز مكاني دول البلقان بصفة عامة و أوكرانيا بصفة خاصة.

منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المناهج التالية:

المنهج الوصفي التحليلي: يهدف هذا المنهج إلى وصف وجمع الحقائق والمعلومات والملاحظات عنها ووصف الظروف الخاصة بها وتقرير حالتها كما هو الحال لدراستي بوصف توجهات الإستراتيجية الأمنية الروسية.تجاه دول البلقان مع تحليل الظروف الخاصة بها مع تحليل الملاحظات والتقارير الخاصة بتلك المنطقة.

الاقتراب النسقي: وينظر هذا الأخير إلى الحياة السياسية على أنها نظام سلوك موجود في بيئة يتفاعل معها من خلال المدخلات والمخرجات، هذا النسق السياسي هو نسق مفتوح على البيئة التي تنتج أحداثا وتأثيرات يتطلب من أعضاء النسق الإستجابة له.

منهج دراسة الحالة أنه عبارة عن دراسة متعمقة لنموذج واحد أو أكثر لعينة يقصد منها الوصول إلى تعميمات إلى ما هو أوسع عن طريق دراسة نموذج مختار. وهذا يجسد حالة أوكرانيا.[1]

الإطار النظري للدراسة:

اعتمدت الدراسة على النظريات التالية:

النظرية الواقعية إحدى النظريات السياسية التي تعني بتحليل السياسات الدولية أو السياسات الخارجية للدول.وهو الحال لدراستي بتحليل السياسات الأمنية الروسية تجاه دول البلقان مع فرض قوتها في تلك

[1]. ربحي مصطفى عليان وعثمان محمد غنيم , **مناهج وأساليب البحث العلمي**. الأردن: دار الصفاء للطباعة، 2000، ص ص (66 -70).

المنطقة، أما النظرية الثانية و هي **نظرية الدور** وتنطلق فكرة نظرية الدور من أن المجتمع عبارة عن مجموعة من مراكز اجتماعية مترابطة ومتضمنة أدواراً اجتماعية يمارسها الأفراد الذين يشغلون هذه المراكز وهذا يمثل الدور الذي يلعبه الدب الروسي في منطقة البلقان بصفة عامة و أوكرانيا بصفة خاصة.

مفاهيم الدراسة:

و قبل أن نسترسل في تقصي معالم واقع الإستراتيجية الأمنية، يجدر بنا التطرق إلى بعض المفاهيم المتداولة في هذا الميدان التخصصي التي قد تثير بعض اللبس في فهمها بصورة متفق عليها لدى جميع و من أبرز المفاهيم هي كالتالي:

الإستراتيجية: تعني أصول القيادة الذي لا اعوجاج فيه، فهي تخطيط عال المستوى، فمن ذلك الإستراتيجية العسكرية أو السياسية التي تضمن للإنسان تحقيق الأهداف من خلال استخدامه وسائل معينة، تعني الطريق. فالإستراتيجية هي "مجموعة الأفكار والمبادئ التي تتناول ميدانا من ميادين النشاط الإنساني بصورة شاملة متكاملة، وتكون ذات دلالة على وسائل العمل ومتطلباته واتجاهات مساراته بقصد إحداث تغييرات فيه وصولا إلي أهداف محدده. كما أنها أفعال أو مجموعة من الأفعال التي تهدف إلي تحقيق الأهداف المرسومة. وحيث إن الإستراتيجية معنية بالمستقبل فإنها تأخذ بعين الإعتبار احتمالات متعددة لإحداثه وتكون قابلة للتعديل وفقا للمستجدات. كما تحتل الإستراتيجية موقعا وسطا بين السياسة والخطة وتستخدم الإستراتيجية في الدراسات المعنية بأساليب التخطيط والتدبير والتنظيم. [1]

الأمن: هو التدابير المتخذة من قبل وحدة عسكرية، وهو نشاط أو منشأة لحماية نفسها ضد كل الأعمال المصممة لها.[2]

الأمن القومي: هو شرط للحفاظ على بقاء الدولة من خلال استخدام القوة الاقتصادية والعسكرية والسياسية وممارسة الدبلوماسية ويكون التركيز على القوة العسكرية هو الأفضل لحفظ على أمن الدولة القومي.[3]

المذهب العسكري: الطريقة التي تنفذ بها القوات العسكرية استعداداتها وتحركاتها مستخدمة الموارد والقدرات المتاحة لتحقيق المهام المناطة بها .[4]

---

[1] حسين علاوي خليفة، **النظرية الاستراتيجية المعاصرة**. دار الحكمة، بغداد، 2013، ص 24.

[2] زكريا حسين، **الأمن القومي**، على الرابط التالي، http://www.khayma.com/almoudaress/takafah/amnkaoumi.htm .

[3] زكريا حسين، نفس المرجع.

[4] عمار حميد و نزار إسماعيل الحيالي، **قراءة في المذهب العسكري الروسي بين الحاضر و الماضي**. مجلة دراسات دولية، العدد 56، ص 5.

الإستراتيجية العسكرية: هي فن توزيع مختلف الوسائط العسكرية والإستراتيجية واستخدامها لتحقيق هدف "السياسة" إذ أن الإستراتيجية لا تعتمد على حركات الجيوش فحسب ولكنها تعتمد على نتائج هذه الحركات أيضاً، والإستراتيجية المعاصرة، في جوهرها.[1]

خطـــة الدراسة:

تنقسم خطّة هذه الدراسة إلى ثالثة فصول مترابطة، حيث يتناول **الفصل الأول** الإستراتيجية الأمنية الروسية الجديدة، ويندرج تحته، المبحث الأول إلى "تأثير التحولات الأمنية على الأمن القومي الروسي"، أمّا المبحث الثاني فيدرس "أسس و مبادئ الإستراتيجية الأمنية الروسية الجديدة"، في حين يرصد المبحث الثالث "توجهات الإستراتيجية الأمنية الروسية الجديدة".

ويعالج **الفصل الثاني** منطقة البلقان في التصور الإستراتيجي الروسي الجديد، ويدرس في المبحث الأول "العلاقات التاريخية بين روسيا و دول البلقان". فيما يدرس المبحث الثاني "أهداف الإستراتيجية الأمنية الروسية الجديدة تجاه دول البلقان "، أما المبحث الثالث " المحددات المؤثرة في الإستراتيجية الأمنية الروسية الجديدة تجاه دول البلقان"، أما المبحث الرابع " تحديات و تهديدات الإستراتيجية الأمنية الروسية الجديدة تجاه دول البلقان.

ويدرس **الفصل الثالث** "الإستراتيجية الأمنية الروسية الجديدة تجاه أوكرانيا كدراسة حالة"، ويتناول المبحث الأوّل "تعريف أوكرانيا وأهميتها كموقع جغرافي في المنطقة"، في حين يدرس المبحث الثاني "العلاقات الروسية الأوكرانية"، أما المبحث الثالث يركز على " محددات و تحديات الإستراتيجية الأمنية الروسية الجديدة تجاه أوكرانيا، وأخيرا البحث الرابع يتطرق إلى" تطبيق الإستراتيجية الأمنية الروسية الجديدة تجاه أوكرانيا"

[1] حسين علاوي خليفة، نفس المرجع السابق،ص 30.

الفصل الأول

الإستراتيجية الأمنية الروسية الجديدة

الفصل الأول: الإستراتيجية الأمنية الروسية الجديدة:

توطئة:

بانهيار الإتحاد السوفياتي وتفكك حلف وارسو، وقيام كيان سياسي جديد هو روسيا الإتحادية، ظهرت حاجة حيوية لإعادة صياغة فكر استراتيجي جديد للدولة الروسية يتوافق مع المعطيات الدولية والإقليمية.

وفي الواقع، فإن الإستراتيجية الروسية، وفي الوقت الذي أسقطت فيه العديد من العوامل التي تحكمت في بناء الفكر الإستراتيجي السوفياتي، فإنها عملت ومن ناحية أخرى، على صياغة وتطوير مكونات جديدة اعتبرت ضرورية لمقتضيات عملها الإستراتيجي. وهنا يمكن تحديد أهم سماتها و أهم مبادئها التي تتبناها لتحقيق أمنها القومي و الحفاظ على مصالحها على الصعيد الدولي.

ويحاول هذا الفصل إلقاء الضوء على الإستراتيجية الأمنية الروسية الجديدة من خلال المبحث الأول تعريف الإستراتيجية الأمنية الروسية الجديدة ، و ألقينا في المبحث الثاني سمات الإستراتيجية الأمنية الروسية الجديدة، لاسيما أننا نعلم أن مفاهيم كثيرة كانت سائدة أيام الإتحاد السوفياتي، و ألقينا كذلك في هذا المبحث المبادئ التي من خلالها تحقق روسيا أمنها القومي، و استدرجنا في المبحث الثالث توجهات الإستراتيجية الأمنية الروسية الجديدة.

المبحث الأول: تأثير التحولات الأمنية على الأمن القومي الروسي:

تعتبر روسيا الجديدة واحدة من الدول الفاعلة والمؤثرة في النظام الدولي الراهن، فعلى الرغم من بعض المشاكل التي تواجهها حاليا والمتعلقة أساسا بتبعات الأزمة الاقتصادية العالمية وبعض المشاكل الأمنية التي يسعى المسؤولون الروس إلى علاجها إلا أنها وبلغة الأرقام تمتلك أكثر من ورقة رابحة تؤهلها للعب دور قيادي على خشبة المسرح الدولي، فهي تتمتع بثقل سياسي يمثله المقعد الدائم في مجلس الأمن الدولي، وهي الوريث الشرعي لتركة الاتحاد السوفياتي القوة العظمى إلى غاية نهاية الثمانينات، وهي التي تشغل 76.5% من مساحة هذا الأخير لتعتبر بذلك أكبر دولة في العالم من حيث المساحة، كما ورثت 51% من عدد سكانه أي ما يقارب 148 مليون نسمة مشكلة خامس أكبر دولة في العالم من حيث عدد السكان، دون أن ننسى امتلاكها لثاني أكبر قوة عسكرية تقليدية في العالم، وأكبر قوة عسكرية في كل من أوروبا وآسيا، كل هذه الأرقام تعطي لهذه الدولة هامشا معتبرا للمناورة والمشاركة الفعالة في صناعة القرارات الإقليمية والدولية المهمة[1].

ولعل التغيرات الجوهرية التي أصابت الدولة الروسية الحديثة بعد سقوط الاتحاد السوفياتي والمتمثلة في التحول من قوة عظمى إلى قوة كبرى أو إقليمية، ومن دولة ذات نظام اشتراكي يسيطر عليه حزب وحيد ونظام اقتصادي يعتمد على التخطيط المركزي إلى دولة تبنت رسميا نظام اقتصاد السوق والانفتاح على التعددية الحزبية، كل هذه التغيرات جعلت من دراسة سلوك روسيا الخارجي أمرا غاية في الصعوبة

أولا: التغيرات التي طرأت على الإستراتيجية الأمنية الروسية بعد الحرب الباردة:

و تتلخص كالتالي:[2]

أ– التخلي عن الأيديولوجية، حيث تم إلغاء النظرية الماركسية –اللينينية كمصدر من مصادر العقيدة العسكرية الروسية، وتم استبدالها بمقتربات فكرية، أكثر واقعية ترجع أسباب الحروب إلى حالة الفوضى التي تطبع النظام الدولي، وإلى أسباب ذات طبيعة سياسية، واقتصادية، وإثنية–عرقية.

ب– التخلي عن فكرة المواجهة الإستراتيجية الكونية بحيث تغيرت نظرة روسيا إلى المعضلة الأمنية ولم تعد عالمية الأبعاد بل أصبحت هذه الاهتمامات ذات طبيعة إقليمية ودانية، تقتصر على فكرة الأمن القومي للدولة الروسية والأقاليم التي تشترك معها في الرقعة الجغرافية المجاورة لها.

---

[1] صابر آيت عبد السلام، **التوجهات الكبرى للإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة**. على الرابط التالي: http://internationalstudiesbridges.blogspot.com ، في يوم 2015/05/19.

[2] نفس المرجع.

ج- تعديل مبادئ بناء القوات المسلحة الروسية بحيث أصبحت تهدف إلى تحقيق الحد الأدنى من الاحتياجات الأمنية الدفاعية وما ينطويه ذلك من تخفيض لوتيرة الإنفاق العسكري وإلغاء لحالة الاستنفار وعسكرة المجتمع.

د- تغيير القواعد التي تحكم التصعيد النووي والتخلي عن فكرة الحرب النووية ووضع التصعيد النووي في آخر سلم التصعيدات بحيث لا يتم اللجوء إليه إلا في حالة حرب تقليدية واسعة النطاق، مع استبعاد استعمال هذه الأسلحة ضد دولة غير نووية وموقعة على معاهدة منع الانتشار النووي ما لم تكن متحالفة مع دولة نووية.

ثانيا: تحولات في الإستراتيجية الأمنية الروسية الجديدة:

عرفت الإستراتيجية الروسية العديد من التحولات التي مست بعض المبادئ و التوجهات، و يظهر ذلك من خلال الوثائق الثالث التي صادق عليها فلاديمير بوتين، ويمكن تلخيصها في:[1]

1) وثيقة الأمن القومي لروسيا الاتحادية في بداية القرن 21م، حيث تمت المصادقة عليها من قبل الرئيس الروسي فلاديمير بوتن بتاريخ 24 يناير 2000 حيث تضمنت ما يقارب عن 3000 توصية موجهة للقيادتين المدنية والعسكرية، بحيث تتألف من ثلاث أبواب رئيسية وهي:

أ- **الأسس العسكرية والسياسية:** وقد تناول هذا الباب الأوضاع السياسية والعسكرية في الداخل أو في الخارج والأخطار الرئيسية على أمن الدولة الروسية مع تحديد هيكل القيادة والتنظيمات العسكرية.

ب- الأسس العسكرية الإستراتيجية: تتناول طبيعة الحروب والنزاعات المحتملة وكذلك تشكيل بنية القوات المسلحة ومهامها، وعلاقات روسيا تجاه الدول الأخرى.

ج- الأسس العسكرية الاقتصادية : حيث تناول أساليب التمويل للصناعات والمؤسسات العسكرية المنوط بها عملية التدريب، التطوير والبحوث.

2) أسس الإستراتيجية الأمنية الروسية الجديدة، استكمالا لوثيقة الأمن القومي صدرت وثيقة أخرى تحمل رقم 607 من طرف الرئيس الروسي بوتن بتاريخ 22 أفريل 2000 تتعلق بالعقيدة الأمنية الروسية، تم التركيز فيها على:

أ- **الموقف الجيوبوليتيكي:** الذي أدخل محاولة بعض الدول منع النفوذ الروسي في منطقة البلقان وآسيا الوسطى والتهديد الذي يمثله حلف الناتو.

ب- الأخطار العسكرية: وتتمثل في خطر حدوث حروب على الحدود من الدولة الروسية.

[1] **نفس المرجع.**

ج- تدهور الموقف الاقتصادي والاجتماعي: الذي يستلزم إعادة النظر في تقوية قوات الحدود وظروف تمويل هذه الإصلاحات.

3) وفي 5 مارس 2007 أعلن مجلس الأمن القومي الروسي عن وضع عقيدة عسكرية جديدة حيث صرح وزير الدفاع الروسي "إيفانوف" قائلا: "يجب على عقيدتنا العسكرية أن تأخذ بعين الاعتبار التوسعات التي تقوم بها آلة الحرب الغربية والمتمثلة في حلف شمال الأطلسي التي أخذت تقترب من حدود دولتنا، ولهذا فإننا مرغمون على التصدي لهؤلاء الذين يريدون ربح مواقع بدعم أكراني وجورجي" وقد برر مجلس الأمن القومي الروسي اللجوء إلى تعديل العقيدة العسكرية بمايلي[1]:

- سعي السياسات العسكرية للدول الرئيسية إلى تحديث وعصرنة قواتها المسلحة تفرض على روسيا مواكبة هذا الركب.
- سعي بعض الدول إلى تغيير هيكلة قواتها المسلحة وجواجدها المسلح وكسب حلفاء والمقصود هنا دائما هو حلف الناتو.
- قائد أركان القوات المسلحة الروسي الجنرال "بالوفسكي" أعطى هو الآخر تبريرات مرتكزا على الانتشار الأمريكي المقلق الاقتصادي، السياسي، والعسكري، في منطقة النفوذ التقليدي الروسي والتي اعتبرها "تهديد على الأمن الوطني."
- وفي هذا الإطار دائما، أعلن قائد القوات الفضائية الروسية "فلاديمير بوبوفكين" عن إنشاء رادار ثاني للإنذار المبكر من نوع VORONEJ-DM والتركيز على هذا النوع من الأجهزة في العقيدة العسكرية الجديدة.

[1] نفس المرجع.

المبحث الثاني: سمات و مبادئ الإستراتيجية الأمنية الروسية الجديدة:

قبل الشروع إلى تحليل الإستراتيجية الأمنية الروسية الجديدة لابد أن نتطرق إلى معرفة أصل مصطلح الإستراتيجية، فالإستراتيجية تعني أصول القيادة الذي لا اعوجاج فيه، فهي تخطيط عالي المستوى، إذن هي أداة للوصول إلى تحقيق الأهداف الموضوعة. و هي بهذا المعنى تركز على الأساليب و الأدوات وصولا إلى تلك الأهداف بعبارة أخرى أن الإستراتيجية هي علاقة بين الحاضر و الماضي و المستقبل ، و هي تحديد المناهج و الأدوات في ضوء رؤية مستقبلية للأهداف و نظرة فلسفية للتطور، و هي تتضمن بالضرورة، ترجيح تصور على تصور و بديل على أخر.[1]

آما فيما يخص الإستراتيجية الروسية، فإنه يجب الإشارة إلى أنه ومنذ تفكك الاتحاد السوفياتي وروسيا لا تزال روسيا تبحث عن مكانها في النظام العالمي المعقد و متعدد الأقطاب. بهدف إبقاء دورها كقوة كبرى و لحماية مصالحها الإستراتيجية، و هو ما يتكرس من خلال إعادة بناء سياسة أمنية جديدة، ويجلس على هامش كل من أوروبا وآسيا، ويحتاج قادة روسيا لتشكيل سياسة أمنية فعالة، بوصفها القوة المهيمنة في جوارها المباشر، والحفاظ على التكافؤ النووي الاستراتيجي مع الولايات المتحدة ، وتأمين حدودها [2]

وبدأت أسس الإستراتيجية الأمنية الروسية مع الأزمات التي عرفتها، و منها أزمة جورجيا في أوت 2008، و اسفرت هذه الحرب نزاعاً عسكرياً بين جورجيا من جهة، وروسيا، والجمهوريات الانفصالية في أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا من جهة أخرى. حشدت كل من جورجيا وروسيا قوات عسكرية كبيرة على مقربة من حدودهما مع أوسيتيا الجنوبية. بعد القصف الجورجي لعاصمة أوسيتيا الجنوبية، في وقت متأخر ، بدأت القوات المسلحة الجورجية في الزحف إلى أوسيتيا الجنوبية، بدعم من المدفعية ونيران منصات إطلاق متعددة الصواريخ .استمرت المعركة ثلاثة أيام وخلفت مدينة تسخينفالي في دمار هائل . ادعى المسؤولون في أوسيتيا الجنوبية والمسؤولون الروس بمسؤولية الجيش الجورجي عن مقتل 2100 مدني في أوسيتيا الجنوبية.[3]

---

[1] عبد القادر محمد فهمي، **المدخل إلى دراسة الإستراتيجية**.ط1، الأردن: دار مجدلاوي للنشر و التوزيع،2006،ص 27.

[2] .خير الدين عبد الرحمان، **القوى الفاعلة في القرن الحادي و العشرين**. دمشق:دار الجليل للطباعة و النشر و التوزيع، 1996، ص 33.

[3] Julien **Thorez, Géorgie-Ossétie-Russie. Une guerre à toutes les échelles. on linge: http://echogeo.revues.org/10890.**

و هذه الحرب ضد جورجيا، و التي كانت العمل الحقيقي على تطبيق وثيقة الأمن القومي الروسي الجديدة، التي نشرت بتاريخ 13 / 5 / 2009 م، بعد أن اعتمدها رسميا وصادق على محتوياتها وبنودها وتوجهاتها الرئيس الروسي "ديميتري ميدفيديف" بمرسوم صدر بتاريخ 12 / 5 / 2009م وهي تقريبا نسخة شبه معدلة ومنقحة عن السياسة القومية الروسية للعام 1997م، كما أكد ذلك عدد كبير من المحللين والخبراء الاستراتيجيين والمراقبين الدوليين للشأن الروسي, وقد اعتبرت هذه الوثيقة تعديلا لمفهوم الأمن القومي الروسي للعام 1997 م, وذلك في إشارة سياسية على تأكيد استمرارية السياسة العامة ما بين إدارتي "يلتسين بوتين", مع العلم أن العمل على المفهوم الجديد للأمن القومي الروسي بدأ مع تعيين مؤسس روسيا الحديثة "فلاديمير بوتين" سكرتيراً لمجلس الأمن الروسي مطلع العام 1999م , وقد نشرت أول نسخة للمفهوم الجديد في 5 / 10 / 1999 م [1] , ونلاحظ هنا أن تاريخ اعتماد وإقرار هذه الوثيقة جاء في العام 2009 م , وليس مع نهاية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين – أي – في العام 2010 م. وبالتالي فان ذلك يعني أن روسيا الاتحادية اليوم" روسيا بوتين " قد وضعت بشكل رسمي ومسبق تلك الخطوط العريضة لتحركاتها ومخططاتها الإستراتيجية الجيوسياسية والجيواستراتيجية لمرحلة قادمة تعتبرها روسيا الاتحادية على وجه الخصوص مرحلة صعبة وخطيرة للغاية, وذلك كونها روسيا الاتحادية قد عقدت العزم وبشكل معلن منذ مطلع القرن الحادي والعشرين على رسم خارطة نفوذها القومي العالمي, وإعادة بناء مكانتها الجيوسياسية العالمية التي فقدتها بانهيار الاتحاد السوفيتي خلال سنوات التسعينات من القرن العشرين، وهو ما لن تستسيغه بالطبع , كما تدرك ذلك روسيا نفسها, عدد من القوى العالمية الكبرى كالولايات المتحدة الأميركية والصين على سبيل المثال.[2]

وقد أفاد المتحدث الرسمي باسم الكرملين: أن رئيس الدولة صادق رسميا على إستراتيجية الأمن القومي لروسيا الاتحادية حتى عام 2020 م، وذلك من أجل تضافر جهود أجهزة السلطة التنفيذية الفيدرالية, وأجهزة السلطة في كيانات روسيا الاتحادية والمؤسسات ومواطني روسيا الاتحادية في مجال ضمان الأمن القومي الروسي, وتقوم الإستراتيجية المعدة على مبدأ تتابع سلطة الدولة في مجال الأمن ، كما أنها تنطلق من نظام الأولويات القومية في روسيا الاتحادية . بالإضافة إلى ذلك فان الوثيقة ترتبط ارتباطا تاما وكلي بفكرة تنمية روسيا اقتصاديا واجتماعيا في الفترة حتى عام 2020م , ووضعت في أساس الوثيقة المنطلقات المحورية الخاصة بتنمية روسيا وضمان أمنها القومي , والتي سبق أن طرحها الرئيس الروسي ميدفيديف في رسالته التي وجهها إلى الجمعية الفيدرالية لروسيا الاتحادية يوم 5 نوفمبر

[1] Sophia Dimitrakopoulou and Andrew Liaropoulos, **RUSSIA'S NATIONAL SECURITY STRATEGY TO 2020: A GREAT POWER IN THE MAKING. CRIA**, From Vol. 4 (1) - Winter 2010, p 35 42.
[2] Ipid,p43.

من العام 2008 م. وقد تناولت الوثيقة في خطوطها العريضة عددا من البنود التي ستشكل إطار بعد التحركات الإستراتيجية للدولة الروسية خلال المرحلة القادمة من العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين, وبشكل عام فان الرؤية التحليلية لهيكلية تلك الإستراتيجية القومية الروسية تعطي ذلك الانطباع الذي يشير باختصار شديد إلى مخاوف الدولة القادمة بقوة على رقعة الشطرنج الدولية بشكل عام, والاوراسية على وجه التحديد, وذلك في خضم تصاعد الصراعات العالمية على الهيمنة الجيواستراتيجية.[1]

كما تبرز كذلك التحديات السياسية والعسكرية والاقتصادية المتنامية التي يتوقع أن تواجهها روسيا الاتحادية خلال المرحلة القادمة بشكل عام, وتحديدا على صعيد الأمن القومي الروسي.[2]

كما تناولت وثيقة إستراتيجية الأمن القومي الروسي حتى عام 2020م بشكل محدد وخاص, تلك المحاور الجيوسياسية والجيواستراتيجية التي طالما اعتبرتها روسيا الحديثة تحت قيادة مؤسسها فلاديمير بوتين , موطن القلق والأرق الروسي على أمنها القومي ومصالحها الإستراتيجية الإقليمية منها والعالمية, وهي بالطبع لم تخفها مطلقا قبل إصدار هذه الوثيقة الإستراتيجية الرسمية, بل طالما أعلنتها رسميا وكررت الحديث عنها في مختلف المحافل الإقليمية والدولية منذ مطلع القرن الحادي والعشرين, ولذا فان هذه الوثيقة الإستراتيجية القومية الروسية, لن تشكل أكثر من إعلان رسمي متجدد على توثيق تلك المخاطر والمخاوف الروسية ومواطن القلق القومي من محيط خارجي مخيف, ينتظر الفرصة السانحة للانقضاض عليها, وسحق أحلامها وطموحاتها الجيوسياسية والجيواستراتيجية الدولية.

ومن أهم وابرز ما يمكن الإشارة إليه في هذه الوثيقة , تطرقها إلى تحديات الطاقة ومصادرها الطبيعية , وخصوصا تلك التي تقع في حدود روسيا الاتحادية , حيث ستتركز السياسة العالمية في هذا الشأن وكما جاء في الوثيقة نفسها لمدة طويلة على السيطرة على مصادر الطاقة ، بما في ذلك مواطنها في منطقة الشرق الأوسط والجرف القاري لبحر بارنتس وغيره من مناطق القطب الشمالي وفي حوض بحر قزوين و آسيا الوسطى, مما قد يفقد بعض الدول سيطرتها على انتشار الأسلحة التقليدية , والذي سيؤدي بدوره إلى تفاقم النزاعات الإقليمية الموجودة أصلا , والإخلال بتوازن القوى القائم بالقرب من حدود روسيا الاتحادية وحلفائها , وبالتالي احتمال نشوء نزاعات سياسية وعسكرية جديدة . نذكر من ضمنها

[1] Ibid،44.

[2] Ibid،45.

احتمالية الصراع بين الأطراف التالية – روسيا , تركيا من جهة على سبيل المثال لا الحصر على المدى البعيد , وروسيا وبعض الدول المستقلة عن الاتحاد السوفيتي السابق على المدى القريب من جهة أخرى, كما لا يمكن إخفاء دور الشركات النفطية الأميركية والأوربية العابرة للقارات في تلك البقعة من العالم, والتي لا تمثل أكثر من أسلوب للهيمنة والسيطرة الجيوسياسية لتلك الدول التابعة لها, وقد اقترحت الوثيقة نشر معدات تكنولوجيا فائقة التطور, ومتعددة الأغراض على الحدود مع كازاخستان وأوكرانيا وجورجيا وأذربيجان على وجه الخصوص, وزيادة كفاءة الحدود في المنطقة القطبية والشرق الأقصى ومنطقة بحر قزوين لاحتواء ذلك الاحتمال المتوقع خلال المرحلة القادمة من العقد الثاني للقرن الحادي والعشرين.[1]

كما تطرقت الوثيقة سالفة الذكر إلى النزاع الروسي مع حلف الناتو "شمال الأطلسي" والذي تعتبر روسيا الاتحادية توسعه إلى حدودها الجغرافية تهديدا مباشرا لأمنها القومي وسيادتها الإقليمية , وقالت الوثيقة إن روسيا الاتحادية مستعدة لتطوير العلاقات مع الناتو بناء على المساواة في المصالح فيما يتعلق بتعزيز الأمن المشترك في منطقة الاورو– أطلنطي وعمق وجوهر استعداد الحلف للأخذ في الاعتبار مصالح روسيا المشروعة في تخطيطه العسكري والسياسي, واحترام القانون الدولي والتحولات المستقبلية واستكشاف أهداف وأعمال إنسانية جديدة, وأشير في الوثيقة إلى أن "عجز البناء الإقليمي والعالمي الراهن الذي يعتمد خاصة في المنطقة الأوروأطلسية، على منظمة معاهدة شمال الأطلسي فقط، وكذلك تخلف الآليات والوسائل القانونية ، كل هذا يخلق أخطارا تهدد الأمن العالمي." [2]

كذلك فإن روسيا الاتحادية لم تخف في هذه الوثيقة قلقها المتزايد والمستمر من الهيمنة الأميركية ومساعيها الدائمة لاستفزازها في مناطق نفوذها ومصالحها الإستراتيجية العالمية, ولكنها وفي نفس الوقت أشارت إلى استعدادها الدائم للتعاون معها في مختلف المجالات بشرط الاحترام المتبادل , حيث أكدت الوثيقة أن روسيا ستسعى لبناء شراكة إستراتيجية متوازنة وشاملة مع الولايات المتحدة بناء على المصالح المشتركة مع الأخذ في الاعتبار تأثير العلاقات الروسية الأميركية الهامة على الوضع الدولي بأكمله . وأضافت "إن توقيع اتفاقيات جديدة في مجالات نزع السلاح والحد من السلاح وإجراءات بناء الثقة وحل مشكلات الحد من انتشار الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل وتوسيع التعاون في مكافحة الإرهاب وتسوية النزاعات الإقليمية ستظل على قمة الأولويات بين الدولتين العظميين" خلال المرحلة القادمة وفي هذا السياق قال "فيودور لوكيانوف" رئيس تحرير مجلة روسيا في السياسة العالمية نقلا عن موقع صحيفة

---

[1] Ibid.p47

[2] ايمن طلال يوسف، **روسيا البوتينية بين الأوتوقراطية الداخلية والأولويات الجيوبولتكية الخارجية**، مجلة المستقبل العربي، العدد 358، ديسمبر 2008 ، بيروت ، ص : 87.

روسيا اليوم بتاريخ 14 / 5 / 2009 م, إن إستراتيجية الأمن القومي الروسية الجديدة لن يكون لها تأثير على العلاقات الروسية – الأميركية ، وهي تتصف بنوع من الحيادية والموضوعية، بالرغم من أنها تنتقد السياسة الأميركية بصورة ضمنية وصريحة .[1]

فإن هذه الوثيقة ستثير تحفظات ومخاوف بعض الدول الكبرى كالولايات المتحدة الأميركية وبعض دول الاتحاد الأوربي, وهو ما سيتضح من خلال تصرفات تلك الدول وعلاقتها مع روسيا الاتحادية خلال المرحلة القادمة من العقد الثاني للقرن الحادي والعشرين , وخصوصا حول تلك النقاط التي أقرتها الوثيقة الروسية سالفة الذكر, والمتعلقة بنشر معدات وأنظمة تكنولوجيا فائقة التطور, ومتعددة الأغراض على الحدود الروسية مع بعض الدول المستقلة عن الاتحاد السوفيتي, وتحديدا في حال استمر النزاع الأميركي –الروسي حول منظومة الدرع الصاروخي الأميركي , والتي لا نتصور أن الولايات المتحدة الأميركية ستتخلى عنها, كذلك من خلال إقرار العمل العسكري كوسيلة ممكنة لحل نزاعات الطاقة على سبيل المثال لا الحصر في مناطق النفوذ المشترك ، وهو ما يعطي الضوء الأخضر للقيادة العسكرية الروسية لخلق أسباب النزاع وبالتالي تكرار ما حدث بين روسيا وجورجيا مع نهاية العام 2008 م, ولكن هذه المرة مع دول أخرى ربما ستستفز لاحقا الدب الروسي لسبب أو لآخر, وخصوصا أن روسيا الاتحادية اليوم تحاول بكل الطرق الممكنة ترسيم حدود محيطها الجيوسياسي, وإعادة بناء الإمبراطورية الروسية ولو بطريقة غير مباشرة وذلك من خلال توسع رقعتها الجغرافية.[2]

صناع الإستراتيجية الروسية ليس لهم أيديولوجية ومع ذلك، فإنها تحترم ما يعتبرونه قوانين السياسة الواقعية .وهم يعتقدون أن كل الدول تسعى لتوسيع نفوذهم، ولكي تفعل لابد لها أن تعتمد على السلطة، سواء المادية وغير المادية .من وجهة نظرهم، القوة العسكرية هي أداة قابلة للاستخدام في السياسة الخارجية، ويمكن أن تكون الحرب تمديد الشرعي للسياسة: وهي تركز على القدرات العسكرية للدول، بدلا من انتماءاتهم السياسية و نزع السلاح من التفكير الاستراتيجي الروسي هو شيء من الماضي .هذا، ومع ذلك، لا يعني العودة إلى عقلية الحرب الباردة .[3]

[1] حمد السماك. **"أي روسيا برناسة بوتين"** مجلة المستقبل العربي ، العدد 20 ، بيروت، 2000, ص 17.
[2] جورج فريدمان، **مبدأ ميدفيديف و الإستراتيجية الامريكية** . مجلة المستقبل العربي، العدد 356 ، أكتوبر 2008 ، بيروت، ص 124.
[3] Dmitri Trenin، **RUSSIAN SECURITY STRATEGY UNDER PUTIN: U.S. AND RUSSIAN PERSPECTIVES**. U S: This publication is a work of the U.S. Government، November 2007،P 35.

وقد أرست هذه الوثيقة مبادئ و أسس للإستراتيجية الأمنية الروسية الجديدة، بعد مرور مدة من الشكوك و التردد لدى القيادة في روسيا الإتحادية في المرحلة التي تلت تفكك الإتحاد السوفياتي، بسبب التوجهات الغربية لهذه القيادة، نجد أنه حل شيئا فشيئا في الأوساط الروسية المسؤولة داخل الكرملين نوع من الإجماع حول بحث فكرة إلتزام روسيا الإتحادية بـ (ضرورة حماية الشعوب الصغيرة و مساندتها في مواجهتها للغرب السالب و الناهب لثرواتها). [1]

أولا: سمات الإستراتيجية الامنية الروسية الجديدة: وبغض النضر عن كل ما تقدم، فإننا يمكن أن نرصد بعض أهم سمات الإستراتيجية الروسية، من خلال تحديد أهم المعالم لروسيا الإتحادية في:[2]

- **الواقعية:** تتسم الإستراتيجية الروسية بنوع من الواقعية من خلال سعيها إلى بناء سياسة براغماتية، عن طريق المزيد من التباعد عن الحجج الأيديولوجية، مع الإحلال محلها مبررات سياسية واقتصادية أكثر وضوحا وتعبيرا عن تطلعات روسيا المستقبلية.
- **براغماتية القيادة الروسية:** نستطيع أن نتعرف إلى طبيعة هذه القيادة من خلال استشفاف القيم الجديدة التي بدأت روسيا تعمل بها، إذ عمد رؤساء روسيا إلى إضهار و تأكيد قطع علاقات بلادهم بالماضي الشيوعي، و التخلي عن جميع ركائز الحرب الباردة، بما فيها الأيديولوجية الماركسية_اللينينية، فقاموا بتحجيم نشاط الحزب الشيوعي في روسيا.
- **ديناميكية الإستراتيجية الروسية:** و تبدو هذه الدينامكية واظحة من خلال ما يضمن بصورة أكثر جدية عدم العودة إلى الوراء منذ تواري عصر الأيديولوجيات المتصارعة هلى السياسة الدولية، أو غياب الأيديولوجيات الشيوعية (الماركسية _ اللينينية) على الأقل.
- **المنافسة الحرة:** وضع هدف جديد للسياسة الروسية هو هدف المنافسة على الأسواق، إذ أحل الدستور الجديد هدف المنافسة على الأسواق العالمية محل المواجهة الأيديولوجة. و قد جاء هذا التحول نتيجة اقتناع المسؤولين الروس باستحالة تولي قيادة الثورة الإشتراكية في العالم باعتبار أن مهمة قيادة الثورة الاشتراكية العالمية كانت من سمات حقبة الحرب الباردة.
- **حرية الحركة:** إن تفكك الإتحاد السوفياتي ثم النظام الدولي الذي كان قائما لم ينجم عنه أو يصاحبه إملاء الشروط على روسيا التي استخلفته في (شخصيتها القانونية و الدولية) كما حصل إزاء القوى الكبرى التي خسرت في حروب كبرى، كفرنسا مثلا في أثناء الحروب النابليونية، و ألمانيا في الحربين العالميتين، او اليابان في إثر الحرب العالمية الثانية.

---

[1] نبية الأصفهاني، "**انطلاقة جديدة لدبلوماسية روسيا الإتحادية.** السياسة الدولية، العدد 131، جانفي 1998، ص 267 _ 270.

[2] نبية الأصفهاني، **نفس المرجع**. ص 270 _280.

- **المرونة:** يمكننا أن نستشف ذلك من خلال ملاحظة الإختلاف في المفاهيم بين الولايات المتحدة الأمريكية و روسيا الإتحادية بشأن مسألة الأمن العالمي و موقع المصالح الروسية منها. ففي حين ترى الولايات المتحدة الأمريكية مناطق العالم الحساسة على أنها جزء من النفوذ الغربي، وعلى الغرب تأمين الحماية اللازمة للمحافظة على الوضع السياسي القائم فيها.
- **علمية الإستراتيجية الروسية :** تتضح علمية الإستراتيجية الروسية من خلال إدراك القادة الروس الدور الأساسي للسلاح النووي في مستقبل الأمن القومي الروسي و تأكيدهم له، فقد نقلت وكالة أنباء **أنترتاس** قول أحد كبار والمسؤولين في الكرملين، بمناسبة انعقاد الدورة الأولى لمجلس الأمن القومي الروسي:" إن القوات النووية تشكل، و ستبقى تشكل، العنصر الأساسي لأمننا وقواتنا العسكرية".[1]

[1] نفس المرجع.

ثانيا: مبادئ الإستراتيجية الأمنية الروسية الجديدة:

إن الإستراتيجية الأمنية الروسية الجديدة تنطلق، فيما يتعلق بإمكانية استخدام القوات لضمان الأمن القومي، من المبادئ التالية: [1]

ـ استخدام شتى الوسائل و القوات الممكنة، بما في ذلك الأسلحة النووية، في حالة الحاجة إلى رد أي عدوان مسلح وفي حالة ثبوت عدم جدوى وفاعلية جميع الوسائل الأخرى المتعلقة بتسوية مواقف الأزمات.

ـ إمكانية استخدام القوات العسكرية داخل نطاق الدولة فقط، بالشكل الذي يوافق دستور الإتحاد الروسي و القوانين الفدرالية، و ذلك في حالة وجود تهديد لحياة المواطنين أو لوحدة أراضي الدولة، أو في حالة وجود تهديد بحدوث تغييب باستخدام العنف للنظام الدستوري.

ـ الإعتماد على الصناعات العسكرية في حماية المصالح القوية الروسية وفي هذا الإطار يجب ألا تتعارض عملية إعادة هيكلة و تحويل الصناعات الدفاعية إلى صناعات مدنية مع عملية استحداث تكنولوجيا و إمكانيات بحثية جديدة، أو مع عملية تحديث الأسلحة أو الأجهزة المتخصصة أو العسكرية، أو مع تدعيم أوضاع المنتجين الروس في السوق السلاح العالمية.

ونخلص من هذا المبحث أن هذه المبادئ توجه السياسة الأمنية الروسية إلى مزيد من البرغماتية و الابتعاد عن الأيديولوجية تماشيا مع تحولات النظام الدولي ومع ظروف روسيا الإتحادية.

---

[1] داليا أبو بكر، "**وثيقة مفهوم الأمن القومي الروسي**". السياسة الدولية، العدد 140، افريل 2000، ص 276.

المبحث الثالث: توجهات الإستراتيجية الأمنية الروسية الجديدة:

وتلخصت هذه التوجهات كالتالي: [1]

أولا: الهدف الأساسي على المدى الطويل هو جعل روسيا "قوة العالم التي تسعى للحفاظ على الاستقرار الاستراتيجي والتعاون المتبادل المنفعة في عالم متعدد الأقطاب". وتعكس الإستراتيجية القلق الروسي هو مع اتساع الفجوة بين القوة العسكرية و مع الولايات المتحدة ، ومن الواضح أن السلامة الإستراتيجية الرئيسية هي "سياسة بعض الدول إلى التفوق العسكري، وخاصة من حيث الإستراتيجية النووية". على وجه الخصوص، يمكننا أن نقلق بشأن "تطوير الأداء العالي الدقة، و البنية التحتية العسكرية". اعتبارا من "إنشاء نظام الدفاع الصاروخي العالمي وعسكرة الفضاء، والتي يمكن أن تؤدي إلى سباق تسلح جديد ". والإستراتيجية صراحة تقوم على أن "القدرة على الحفاظ على الاستقرار العالمي والإقليمي لتهديد شديد من قبل بعض عناصر نظام الدفاع ضد الصواريخ العالمي وخاصة الولايات المتحدة". ومع ذلك، فإن روسيا "ستواصل سياسة خارجية عقلانية وبراغماتية" وتوافق على تفادي "المواجهة مكلفة، خصوصا في سباق تسلح جديد"

ثانيا: الإستراتيجية محددة بوضوح على أن "الأولوية في السياسة الخارجية الروسية هو تطوير التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف مع بلدان رابطة الدول المستقلة (كومنولث الدول المستقلة)." فإنه يشير إلى أن موسكو ستعزز التكامل الإقليمي ودون الإقليمي في المنطقة، وذلك أساسا من خلال منظمات مثل رابطة الدول المستقلة، ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي (والجماعة الاقتصادية الأوروبية الآسيوية (EAEC). ومن المثير للاهتمام أن الإستراتيجية ترسي باسم "وثيقة بين الولايات المتحدة الأمريكية، والإستراتيجية في الطبيعة هي لمكافحة التهديدات الإقليمية ومواجهة التحديات السياسية والعسكرية والإستراتيجية في الطبيعة."

هذا التعزيز لـOSTC يمكن أن تشير إلى وجود تغيير في النظرة إلى النخبة الروسية بشأن الكيفية التي ينبغي أن تجري التكامل بعد انهيار الاتحاد السوفيتي. وقال إن عملية التكامل بقيادة رابطة الدول المستقلة لا يمكن أبدا أن تذهب بقدر المنظمة ليس لديها الكثير لتقدمه لأعضائها، باستثناء روسيا. عدم وجود جاذبية السوق الروسي عن جهود التكامل معقدة من خلال EAEC. هذا هو السبب في الكرملين ستحاول بدلا النهج الذي يعزز التكامل في المنطقة من خلال نظام أمني قوي.

ينم عن إستراتيجية الأمن على أنها أيضا مصدر قلق ويتعلق بالنفوذ المتزايد للقوى الخارجية في منطقة رابطة الدول المستقلة. ويشدد على المنافسة المتزايدة على موارد الطاقة وتعرب عن قلقها لانتهاكها

---

[1]. Cynthia A. Roberts, ***Russia and the European Union: The Sources and Limits of "Special Relationships,"*** **Carlisle, PA: U.S. Army War College**. Strategic Studies Institute, February 2007, p. 49.

"الرصيد الحالي من القوات المتمركزة بالقرب من حدود الاتحاد الروسي". وتفيد الصحيفة أن روسيا تخطط لتحديث القوات حدودها لتكون على استعداد لصراع عسكري محتمل ومنع تهريب المخدرات والأسلحة والتجار بالبشر والتهريب والصيد غير المشروع. الحدود مع كازاخستان وأوكرانيا وجورجيا وأذربيجان، والقطب الشمالي، وبحر قزوين والشرق الأقصى وتتطلب اهتماما خاصا.[1]

ثالثا: روسيا تريد التأكيد على أهمية السياسة الخارجية والأمن متعددة المجالات. والإستراتيجية الجديدة أنشأت على أن "الانتقال من كتلة المواجهة إلى مبدأ الدبلوماسية متعددة المجالات، وموارد الطاقة المحتملة من روسيا واستخدام عملي (هذه الإمكانيات) زاد فرص لروسيا لتعزيز نفوذها على الساحة الدولية ". وروسيا سوف تلتزم "بالتعزيز القدرة السياسية لمنظمة شنغهاي للتعاون (SCO)"، وسوف تتخذ تدابير "لتعزيز الثقة المتبادلة والشراكة في آسيا الوسطى".

لاحظ أن التركيز على إستراتيجية متعددة المجالات و ليس من المستغرب. التعاون الاستراتيجي مع الصين أمر ضروري لإستراتيجية متعددة وهذا هو السبب وتؤكد إستراتيجية الأمن القومي الروسي وتشجع المنظمة على أهمية تعزيز التعاون داخل منظمة شانغهاى للتعاون

رابعا: تشير الإستراتيجية إلى الأهمية المتزايدة للطاقة في الشؤون الدولية. ويؤكد التقرير أن التنافس على موارد الطاقة سيزيد من احتمالات الصراع وأنشأ على " أن الإهتمام من صناعة الدولية طويلة الأجل ، سياسة ستركز على ملكية موارد الطاقة. " و روسيا ستركز بشكل خاص على المناطق الغنية مثل الشرق الأوسط والقطب الشمالي و بحر قزوين وآسيا الوسطى.[2]

خامسا: أن منطقة القطب الشمالي هو مذكور كمجال للمواجهة المحتملة على الموارد الطبيعية وأهمية خاصة. هذه هي المرة الأولى التي تجعل روسيا إشارة صريحة إلى طموحاتها في المنطقة القطبية الشمالية في واحدة من الوثائق الرسمية للعقيدة الأمنية. وذكر أهمية منطقة القطب الشمالي والحاجة للدفاع عن المصالح الروسية عدة مرات في الإستراتيجية.[3]

سادسا: تعكس إستراتيجية تغير دور الجيش في مفهوم الأمن القومي الروسي. وفقا لهذه الإستراتيجية، روسيا تعتزم "تحويل الهياكل العسكرية للحفاظ على قدرتها في القوة النووية الإستراتيجية لتحسين الهيكل التنظيمي للجيش، مع زيادة عدد القوات في حالة تأهب". هذا يناسب في الواقع استمرار لخطة الإصلاح

[1] Ibid p 49.

[2]. Ibid, p 49.

[3] ibid, p 50.

منتصف عام 2008. وبعد الحرب في جورجيا، وأعلن مسؤولون من مسؤولي وزارة الدفاع الروسية أنها ستجري على الانخراط في أكثر طموحا و برنامج التحديث النظامية منذ انهيار الاتحاد السوفياتي بهدف إقامة نظام عسكري أكثر كفاءة واستعداد للقتال بحلول عام 2020

ويهدف هذا المذهب الجديد للحفاظ على القوات النووية في حالة تأهب قصوى مستوى في الوقت الذي تواصل الإصلاح العسكري. إصلاح يتوخى خفض عدد القوات الروسية ويجب أن تفعل القوات المسلحة الروسية كيان أرخص وأكثر كفاءة مع التركيز على القضاء على الصراعات على المستوى الإقليمي.[1]

[1] Ipid, p 50.

خلاصة الفصل الأول

ويظهر من هذا التحليل أن روسيا تتبنى إستراتيجية جديدة تتماشى مع التحولات الدولية ، بمعنى أنه يقدم بعض الأفكار حول الأمن وإستراتيجية القيادة السياسية العسكرية، والتفكير الروسي. هو لهجة الإستراتيجية أساسها الدبلوماسية ومنخفضة نسبيا بالمقارنة مع بعض الخطاب العدواني في السنوات الأخيرة. وتركز الإستراتيجية على المبادئ التوجيهية الأمنية الداخلية والابتعاد عن بعض من أكثر الجوانب المثيرة للجدل للسياسة الخارجية والأمنية الروسية الأخيرة. وعلى سبيل المثال، لا يوجد أي ذكر صريح للمصالح مميزة للفضاء ما بعد الاتحاد السوفيتي.

من ناحية أخرى يعبر عن الإستراتيجية بوضوح بوجود مواجهة بين روسيا والغرب ومنطقة رابطة الدول المستقلة التي تعرف بأنها المنطقة الرئيسية للمصالح الروسية، مما يجعل من الواضح أن موسكو قد تستخدم القوة للدفاع عن مصالحها في المنطقة. وتتناول الإستراتيجية أيضا على الحاجة إلى عالم متعدد الأقطاب وينفرد الولايات المتحدة باعتبارها "قوة عظمى" وحيدة. م سيتم أفضل ما يخدم الهدف النهائي من خلال التزام لسياسة الخارجية والأمنية متعددة المجالات وتعزيز الشراكات مع القوى في الشرق الأقصى وخاصة مع الصين. وجاء في الإستراتيجية أيضا أن روسيا مستعدة للدخول في معركة من أجل القطب الشمالي. هذا أمر مقلق بشكل خاص لأنه يمكن أن يكون علامة على بداية حملة شرسة من أجل السيطرة على الموارد المعدنية في القطب الشمالي أو إلى افتتاح ممر الشمال الغربي. يتعين على الاتحاد الأوروبي والأطراف الدولية الأخرى وضع سياسات متسقة بشأن المنطقة ومواجهة محتملة حول حدوده. في نهاية المطاف، لا يمكن إلا حل يستند إلى الأسس القانونية تحديد الوضع المستقبلي لمنطقة القطب الشمالي ومنع استخدام القوة في الاندفاع إلى موارد الطاقة في المنطقة.

الفصل الثاني : منطقة البلقان في التصور الإستراتيجي الروسي الجديد:

توطئة:

كان **البلقان** ولا يزال يمثل منطقة مصالح حيوية وإستراتيجية مهمة لصناع القرار في الإتحاد السوفياتي قديما وروسيا حاليا؛ فشبه الجزيرة البلقانية يقع جغرافيا على الحدود الجنوبية الغربية لروسيا و يشكل امتدادا طبيعيا لعمقها الإستراتيجي، وهو يفتح على مياه البحار الدافئة مثل(البحر الأبيض المتوسط، البحر الادرياتيكي، بحر إيجة) التي طالما كان لروسيا رغبة حقيقية في بلوغها.

و نحاول في هذا الفصل تسليط الضوء على العلاقات التاريخية بين روسيا و دول البلقان. في المبحث الأول و نستدرج في المبحث الثاني أهداف الإستراتيجية الأمنية الروسية الجديدة تجاه دول البلقان، أما في المبحث الثالث نستدرج محددات الإستراتيجية الأمنية الروسية الجديدة تجاه دول البلقان . أما المبحث الأخير و الرابع محددات و تهديدات الإستراتيجية الأمنية الروسية في البلقان.

المبحث الأول:العلاقات التاريخية بين روسيا و دول البلقان:

تقع منطقة البلقان في الركن الجنوبي الشرقي من القارة الأوروبية، و سميت بالبلقان نسبة إلى سلسلة جبال البلقان في بلغاريا، و هي مأخوذة عن اللغة التركية، و تعني المرتفعات الجبلية الغابية، و المنطقة عبارة عن شبه جزيرة مثلثة الشكل قاعدتها في الشمال و رأسها في الجنوب، و يختلف الباحثون في تحديد في تحديد مفهوم منطقة البلقان، حيث حدد البلقان بالدول الشيوعية، في أوروبا الشرقية ومتجاهلا تركيا، والبلقان هي منطقة تاريخية جغرافية تقع في الجزء الجنوبي الشرقي لقارة أوروبا، تصل مساحتها، حوالي 728000 كم مربع، و عدد سكانها يزيد عن 53 مليون نسمة، اشتق إسم المنطقة من سلسلة جبال البلقان، التي تمتد من أواسط بلغاريا حتى شرقي الجمهورية الصربية .

ويطلق أحيانا عن البلقان بتسمية شبه جزيرة البلقان بصفتها محاطة بالماء من جهاتها الثلاث، و هي البحر الأسود من الشرق، و البحر الأبيض المتوسط من الجنوب، ويحدها من الغرب البحر الأدرياتيكي، وكذلك بحر مرمرة، و البحر الأيوني و بحر إيجة. و جغرافيا البلقان هي أرض لا يوجد برزخ يربطها بالقارة الأوربية، و بالرغم من ذلك فإن الإسم شائع للإشارة إلى تلك المنطقة ـ شبه جزيرة البلقان ـ.[1]

ويشكل نهر الدانوب وسافا الحدود الشمالية للبلقان، ويحدها من الجنوب بحر إيجة، ومضيق الدردنيل، و من الشرق البحر الأسود و مضيق البوسفور، ويقع البحر الأدرياتيكي والبحر الأيوني من الغرب.[2]

ويضم منطقة شبه جزيرة البلقان الدول التالية:[3]

- ألبانيا.
- كوسوفو.
- بلغاريا.
- البوسنة و الهرسك.
- صربيا.
- الجبل الأسود.
- كرواتيا.
- جمهورية مقدونيا.
- اليونان.
- أوكرانيا

---

[1] فهدبن عبد الرحمان بن حامد آل الثاني،**البلقان مفتاح السيطرة العالمية: دراسة جيو بوليتيكية عن منطقة البلقان**. مجلة كلية الإنسانيات و العلوم الإجتماعية، العدد 24، جامعة قطر، 2001، ص 18.

[2] عمار الأعرج، **دول البلقان و تأثيرها على القضية الفلسطنية**. فلسطين: معهد فلسطين للدراسات الإستراتيجية، 2009، ص 6.

[3] عمار الأعرج، نفس المرجع.

ودول البلقان هم إحدى ساحات المواجهة المتوقعة بين روسيا والغرب؛ وذلك كجزء من تداعيات الصراع الذي نشأ في أوكرانيا ولا يزال مستمرًّا حتى اللحظة، وتملك روسيا سلاح الفيتو؛ واستعملته ضد استقلال كوسوفو، وتملك روابط دينية مع بعض دول المنطقة كالصرب مثلاً؛ فضلاً عن دورها الاقتصادي الحيوي في مجال الطاقة؛ الذي تحتاجه أوروبا، إضافة إلى عضويتها في مجلس إدارة هيئة تنفيذ معاهدة السلام في البوسنة والهرسك، وتستطيع أن تعرقل من خلاله انضمام هذا البلد إلى حلف الناتو والاتحاد الأوروبي؛ قد تفقد روسيا بعضًا من تأثيرها في البلقان؛ خاصة إذا ما قرر الاتحاد الأوروبي تسريع إجراءات انضمام بعض الدول إليه؛ ما سيعني تعزيز فضائه الاستراتيجي وتقليص الاحتقانات الداخلية في تلك الدول حيث صرَّح الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين في نوفمبر 2014 ، خلال اجتماع منظمة البحر الأسود للتعاون الاقتصادي المنعقد في إسطنبول قائلا "روسيا عائدة إلى البلقان وإلى منطقة البحر الأسود"، ولم يمضِ وقت طويل حتى بدأت تلك العودة تتجسَّد، ليس فقط في الجوار القريب من روسيا كما هي الحال مع أوكرانيا، بل –أيضًا– بعيدًا عن حدودها وتحديدًا في شبه جزيرة البلقان الجبلية.[1]

على إثر المواجهة المفتوحة بين الغرب وروسيا حول أوكرانيا، أصبح بوتين يبحث عن نقاط ساخنة محتملة تمكِّنه من الضغط على التحالف الأورو–أطلنطي، وتبحث روسيا عن إيجاد إحدى تلك المناطق الساخنة في منطقة البلقان؛ حيث يمرُّ عدد من بلدانها بمرحلة ما يُسَمَّى الانتقال والاقتراب التدريجي من عضوية الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو؛ ففي تلك البلدان –التي لا تزال تعاني من تبعات ملفَّات حارقة لم تُغلق بعدُ– تسعى روسيا إلى استغلال الفراغ السياسي والمؤسساتي المفتوح الذي تركه الاتحاد الأوروبي – أساسًا وقبل أي شيء– بسبب البيروقراطية البغيضة وعدم توحيد المواقف السياسية تجاه البلقان، وكذلك بفعل العلاقات التاريخية والدينية التي تربط روسيا بهذه البقعة من العالم . وفي الواقع تستغلُّ روسيا كلَّ الإمكانات لترسيخ وجودها في البلقان، مرسلة بهذا رسالة واضحة إلى الغرب بأنها لا تزال قوَّة عالمية مهيبة،[2] أو تؤكِّد للغرب على الأقل أنَّ عليه مراعاة مصالحها الحيوية والإستراتيجية العالمية، و من خلال ما سبق سنتطرق إلى أهمية بعض دول البلقان بالنسبة لروسيا، من خلال تعريف العلاقات الروسية الصربية وثانيا العلاقات بين روسيا و البوسنة و الهرسك.

أولا روسيا وصربيا:

[1] محمد يوسيتتش، **روسيا و البحث عن النفوذ في البلقان**. ترجمة كريم الماجري، تقارير مركز الجزيرة للدراسات، 25 جانفي 2015، ص 2-3.
[2] نفس المرجع.

تتميَّز العلاقات الروسية–الصربية بعمق تاريخي؛ يمتدُّ منذ فترة إعادة إحياء فكرة توحيد السلافيين، ولروسيا عبر التاريخ اهتمام استراتيجي بالبلقان، وهو ما قد تبلور من خلال سياسة الدولة الروسية الإمبريالية؛ حيث كانت تتعامل مع المنطقة باعتبارها فضاء استراتيجيًّا بالغ الأهمية لأمنها ولاستقرار حدودها الجنوبية والجنوبية–الغربية، كما أنه جزء من سعيها المحموم والدائم للوصول إلى المياه الدافئة، وتحرص روسيا في هذا الإطار على تحقيق طموحاتها عن طريق توظيف المعطى الديني (الأرثوذكسية)؛ الذي هو قاسم مشترك بين عدد من شعوب البلقان (رومانيا، بلغاريا، صربيا، مقدونيا، اليونان)، وأيضًا من خلال طبيعة العلاقات الثقافية/التاريخية التي تجمعها ببلدان المنطقة.

و في القرن التاسع عشر كانت الدعوة إلى توحيد الشعوب السلافينية تلقى استجابة واسعة، وترحيبًا كبيرًا من قِبَل أغلب الشعوب السلافية؛ التي لم يكن لها في ذلك الوقت دولة وطنية جامعة، وكانت السياسة الإمبراطورية الروسية الرسمية تجاه دول البلقان في ذلك الوقت متمحورة حول دعم المقاومة السلافينية من أجل التحرير، وفي المقام الأول تأتي الشعوب المسيحية؛ التي لاقت دعمًا معتبرًا من طرف شرائح مجتمعية روسية واسعة؛ لكن على الرغم من التقارب الواضح حول فكرة توحيد السلافينيين، فإنَّ الأهداف الإستراتيجية الروسية كانت موجَّهة نحو الرغبة الجامحة في السيطرة على نهر الدردنيل؛ وهو الهدف الذي لا يزال إلى اليوم الدَّافع والمحرِّك لسياسة روسيا في المنطقة.

من ناحية أخرى فإن روسيا وعلى امتداد عقد التسعينات من القرن الماضي، كانت على الدوام الدولة الوحيدة في العالم الداعمة لنظام صربيا بقيادة "سلوبودان ميلوشيفيتش"، على الرغم من عدوانه على دول المنطقة وفي مقدِّمتها دولة البوسنة والهرسك، وكرواتيا وكوسوفو؛[1]

فالدعم الروسي غير المحدود تواصل وبلا شروط حتى بعد الكشف عن المجازر التي ارتكبتها القوات الصربية في حقِّ سكان فوكوفار الكرواتية ومسلمي سريبرينيتسا البوسنية، ومحاولة التطهير العرقي التي طالت ألبانيي كوسوفو . وتحاول روسيا اليوم توظيف علاقاتها تلك، وبخاصة مع صربيا، التي تُعَدُّ أكبر البلدان الأرثوذكسية في المنطقة، وهي –أيضًا– البلد البلقاني الوحيد الذي لا يزال موقفه غير محسوم تمامًا بشأن التقارب مع الغرب؛ بل تحاول بلغراد الحفاظ على وضعها الحيادي تجاه حلف الناتو, وذلك في الوقت ذاته الذي تسعى فيه إلى الانتفاع بالمزايا التي سيُقَدِّمها لها الاتحاد الأوروبي في حال الانضمام إليه، دون التخلِّي عن علاقاتها المميزة مع روسيا.:[2]

ثانيا روسيا والبوسنة والهرسك:

[1] نفس المرجع السابق.

عند الحديث عن النفوذ الروسي داخل دولة البوسنة والهرسك، فمن الضروري الإشارة إلى أنَّه إضافة إلى المرتكزات الثلاثة في سياسة روسيا، فهي عضو في مجلس إدارة هيئة تنفيذ معاهدة السلام "PIC"، وهذه العضوية على قدر من الأهمية؛ ليس فقط في التأثير على دولة البوسنة وتطوُّر العملية السياسية داخلها، وإنما –أيضًا– قد تكون عاملاً معطِّلاً في طريق التحاق البوسنة والهرسك بعضوية الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو . و في منتصف شهر نوفمبر 2014، أظهرت روسيا، ولأول مرَّة وعلى أعلى المستويات، مخالفتها للتوافق القائم حول مستقبل البوسنة والهرسك، وأظهرت –أيضًا– معارضتها لسياسة المجتمع الدولي المتبعة في البوسنة والهرسك، وكان ذلك عندما امتنعت روسيا –دون غيرها من أعضاء مجلس إدارة هيئة تنفيذ معاهدة السلام الخمسة عشر– عن التصويت على قرار مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة تمديد مهمَّة القوات الأوروبية لحفظ السلام في البوسنة والهرسك لسنة إضافية؛ إلا أنَّ الممثل الروسي الدائم في مجلس التابع للأمم المتحدة (فيتالي تشوركين) دعا خلال النقاش حول البوسنة والهرسك إلى سحب الوجود العسكري من البوسنة في أقرب الآجال، كما دعا إلى ما وصفه بـ"وقف التدخُّل الخارجي في شؤون دولة البوسنة والهرسك". وعلَّل السفير الروسي موقف بلاده بقوله: "هناك أمثلة سيئة لدول أُجبرت تحت الضغط الخارجي على اعتماد سياسة المضي في طريق الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.[1]

ويرى الباحث المتخصص في شؤون البلقان "توبياس فليسّينكمبير " في المركز الأوروبي الدولي للتكوين(CIFE) ، أنَّ التصويت الروسي في مجلس الأمن يعني أنَّه إشارة قوية من روسيا بأنَّ لها تأثيرًا سلبيًّا أو إيجابيًّا على ما يجري في البلقان؛ ويقول: إن روسيا "إذا أخذنا بعين الاعتبار امتناعها عن التصويت، فإنها كانت دومًا مساندة لانضمام البوسنة والهرسك إلى الاتحاد الأوروبي". ورأى أن "تصريحات تشوركين الجديدة تدعو للقلق؛ لأنَّ قراءة ما بين سطورها يمكن أن يُؤَدِّيَ إلى استنتاج أنَّ موقفها السابق قد تغيَّر؛ لكن موسكو طمأنت غالبية سكان البوسنة والهرسك وحكومتهم والأحزاب السياسية التي تتفاوض حول تشكيل الحكومة عقب الانتخابات الأخيرة، حتى إنها طمأنت –أيضًا– رئيس ريبوبليكا صربسكا ميلوراد دوديك، بأنَّها تساند عملية الانتقال نحو الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي؛ لهذا فلا أرى في هذه التصريحات ما يدعو إلى التشاؤم... الشيء الأكيد الذي تغير في إستراتيجية روسيا في البوسنة

[1] نفس المرجع.

والهرسك يكمن أساسًا في معارضتها تمديد مهمة القوات الأوروبية في البوسنة، وهو ما كان بإمكان موسكو تحقيقه لو أرادته من خلال استعمال حقِّ الفيتو."[1]

المبحث الثاني: أهداف الإستراتيجية الأمنية الروسية الجديدة تجاه دول البلقان.

يرتكز الهدف السياسي الروسي الأبرز في منطقة البلقان، وبالأخص في جزئه الجنوبي، على ثلاثة أسس رئيسة[2]:

1. تأكيد دورها الحاسم بصفتها بلدًا دائم العضوية في مجلس الأمن الدولي، يمتلك حق الفيتو الذي يسمح لموسكو بالاعتراض على أي قرار دولي تتخذه المجموعة الدولية يكون متعارضًا مع إستراتيجية

[1] نفس المرجع السابق .

[2] كريم الماجري، **شبه جزيرة البلقان: بوابة لعودة روسيا إلى الساحة الدولية**. مركز الجزيرة للدراسات، مارس 2013. ص 2- 3.

الكرملين ومصالحه، أو مصالح حلفائه في المنطقة. وقد رفعت موسكو الفيتو فعلاً عام 2007 أمام مشروع الاعتراف بسيادة واستقلال كوسوفو وسدّت الطريق أمام سعي الاتحاد الأوروبي وأميركا وعدد من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لتبني قرار الاستقلال، وهو ما أبقى أمر هذا البلد، على المستوى السياسي وحتى على مستوى الشرعية القانونية الدولية، مسألة غير منتهية حتى اليوم.

2. أما الأساس الثاني الذي يرتكز عليه الكرملين للعب دور مؤثر في البلقان فيتمثل في العاملين العرقي والديني، وما سيتتبعهما من روابط تاريخية وثقافية تشكّل بدورها جانبًا مهمًا في سياسة روسيا في منطقة البلقان، فموسكو كانت دومًا حريصة على لعب دور أبوي تجاه البلدان البلقانية السلافية التي تدين بالأرثوذكسية، وهي: رومانيا وبلغاريا وصربيا ومقدونيا واليونان، بالرغم من انضمام بعضها إلى حلف الناتو والاتحاد الأوروبي، كما ترعى موسكو الأقليات الأرثوذكسية المتواجدة في باقي الدول. وتظل صربيا الدولة التي تعوّل عليها موسكو أكثر من غيرها في مساعدتها على تأكيد دورها في المنطقة، خاصة وأن صانعي القرار في بلغراد مستعدون للعب أدوار أساسية في منع صربيا من الولوج إلى نادي الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو وبقائها وفية إلى الشقيقة الكبرى روسيا.

3. موضع القوة الأكثر وضوحًا لروسيا في شبه الجزيرة البلقانية يبقى متمثلاً في التأثير الاقتصادي القوي، فهي المصدر الأول والأبرز للطاقة في المنطقة، كما أن روسيا شريك قوي بامتياز فيما يُعرف بمسار الخصخصة غير الشفاف الذي تنتهجه عدّة دول بلقانية لكبريات شركاتها الوطنية من خلال طرحها في مزادات دولية لخصخصة رؤوس أموال تلك الشركات.

وروسيا تشعر بأن دورها آخذ في الانحسار في منطقة البلقان بعد انتهاء الحرب الباردة، وأن نفوذ أميركا المتزايد في المنطقة ضيّق عليها الحصار أكثر وسمح لواشنطن بتأكيد حضورها القوي عبر توسيع رقعة حلف الناتو، ويذهب عدد من الإستراتيجيين الروس إلى القول بأن توسيع رقعة حضور الناتو والتواجد الأميركي القوي في المنطقة يعكسان بوضوح إستراتيجية واشنطن لتحجيم أي دور روسي محتمل, ويرون أن هذا الصراع الأميركي–الروسي غير المعلن في جنوب شرق أوروبا مرتبط بالصراع الأشمل في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى. وهو ما دفع موسكو إلى بذل محاولات جديدة لاستعادة دورها المؤثر على الساحة الدولية ,ويبدو من وجهة نظر روسيا أن تلك العودة إلى التأثير قد تكون أيسر إذا ما كانت من بوابة غرب جزيرة البلقان, خاصة وأن حزامًا من البلدان التي التحقت بعضوية حلف الناتو إثر انهيار الاتحاد السوفيتي يمتد من بحر البلطيق إلى البحر الأسود، يمنع روسيا من الوصول إلى البحر الأدرياتيكي، حتى وإن لجأت إلى استعمال قوتها العسكرية في سبيل تحقيق ذلك . ويظل أمل روسيا في اختراق كل تلك

الحواجز مرتبطًا بقدرتها على لعب أوراق الضغط التي تمتلكها وتوظيف الأهداف الثلاثة المُشار إليها في الفقرة أعلاه.[1]

المبحث الثالث: محددات الإستراتيجية الأمنية الروسية الجديدة تجاه دول البلقان.

وشملت العناصر التالية:[2]

- تحتوي الإستراتيجية الأمنية الروسية الكبرى في استغلال البلقان لعودتها إلى الساحة الدولية على عدة مكونات تكتيكية، منها بالأساس عزم الرئيس الروسي القوي فلاديمير بوتين، على إبقاء عدد من القضايا الحارقة في دول ما كان يُعرف بيوغسلافيا السابقة على ما هي عليه من حالة المراوحة في

[1] كريم الماجري، نفس المرجع السابق.
[2] وليم نصار، **"روسيا و النظام الدولي"**، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 20، 2008، بيروت، ص 34.

المكان نفسه، وربما يسعى كذلك إلى مزيد تعقيدها، وللكرملين فرص عديدة للعب هذه الأدوار سواء فيما يتعلق بوضع كوسوفو وخاصة المنطقة الشمالية منه، أو بالوضع الداخلي المعقد في مقدونيا ومحاولة منعها من تحقيق شروط اللحاق بالاتحاد الأوروبي وحلف الناتو، وكذلك لموسكو مجال واسع للعب أدوار أخرى في كل من صربيا ذاتها وجمهورية الجبل الأسود، أما الدور الروسي الأبرز فيتجلى في دعم الكرملين المشبوه لمشروع "ريبوبليكا صربسكا" بقيادة رئيس وزرائها المثير للجدل، ميلوراد دوديك، وتهديده المتواصل بانفصال الكيان البوسني عن دولة البوسنة والهرسك، وهو ما يهدّد أمن المنطقة بأسرها ولا يزيل مخاوف جدية من إعادتها إلى المربع الأول الذي كانت عليه عام 1991 عند انطلاق أحداث حرب البلقان الأخيرة، وفي ذلك بالتأكيد تهديد أمني وسياسي أكبر سيجرّ أوروبا بأسرها إلى حالة من عدم الاستقرار والخوف.

- لا شك أن وضع دولة البوسنة والهرسك اليوم يجعلها الحلقة الأضعف بين دول البلقان المستقلة عن يوغسلافيا السابقة، إذا ما استثنينا كوسوفو، وهي بالتالي، كما يقدّر ذلك عدد من الإستراتيجيين والمحللين السياسيين، قد تكون البوابة الأيسر لتدخل روسي أكبر في المنطقة خاصة وأن انتخابات البوسنة الأخيرة قد صعدت بمن يُحسبون من أتباع موسكو إلى سدة الحكم أو دعّمت مواقفهم، فبناء على ما أفرزته انتخابات أكتوبر 2012، وبناء أيضًا على التشكيل الحكومي الجديد الذي أفرزته معادلة الساحة السياسية الجديدة في البوسنة، يمكن القول بأن ملامح محور ينطلق عموديًا من موسكو ليمر عبر بلغراد، الحليف الطبيعي لروسيا، ثم "بانيا لوكا" عاصمة ريبوبليكا صربسكا وانخراط رئيس حكومتها الكامل في المشروع الروسي، وصولاً إلى سراييفو التي تغيرت ملامح تركيبتها الحكومية، ملامح هذا المحور إذن قد استكملت تشكلها بعد أن كانت مجرد تخمينات في دوائر استخباراتية.
- في هذا الوقت الذي تنشغل فيه القوى العظمى بملفات أخرى، يبقى الملف البلقاني غير ذي أهمية أو أولوية في سياسات بروكسل وواشنطن، وهو ما جعل روسيا بوتين ترى في الأمر فرصة سانحة تمامًا لتجديد محاولاتها في استعادة دورها وتوسعة تأثيرها في المنطقة الأضعف في القارة الأوروبية، وهي منطقة البلقان
- لمكون الرئيسي لهذه الإستراتيجية الروسية، يتمثل في مشروع أنبوب الغاز المسمى "يوجني توك" أو الخط الجنوبي لإمدادات الغاز، والذي تسعى موسكو من خلاله إلى تأكيد ارتباط أجزاء من القارة

الأوروبية وجعلها أكثر قربًا واعتمادًا على روسيا .، هذا ما يجعل البلقان يمثل المنطقة الرئيسية التي تحظى باهتمام الكرملين كنقطة عبور ومدخل لاختراق آمن للمنطقة الأوروبية عن طريق مدّ أنبوب الغاز "يوجني توك". وقد شهدت الأشهر الثلاث الأخيرة من العام الماضي 2012 إبرام جملة من الاتفاقيات الثنائية بين موسكو وعدد من العواصم البلقانية التي أبدت موافقتها على أن تكون أراضيها ممرًا لهذا الأنبوب الضخم[1].

كما عُقد اجتماع موسع في موسكو وجّه فيه الرئيس الروسي فلاديمير بوتين الدعوة إلى رؤساء الوزراء ووزراء الطاقة في البلدان الشريكة في هذا المشروع وهي إلى حدّ الآن: صربيا والمجر وسلوفينيا، ومؤخرًا التحقت بلغاريا بمجموعة الدول البلقانية الشريكة في مشروع الطاقة هذا والذي سيمرّ جزء مهم من إمداداته عبر أعماق البحر الأسود.

فالحديث اليوم عن أن خيار اللحاق بالمشروع الأوروبي الغربي للبلقان هو البديل الأوحد قد بات مشكوكًا فيه، على الأقل من وجهة نظر روسيا، وقد ظهر ذلك بقوّة خلال الدعوات التي وجّهها عدد من رجال السياسة الروس، كان أبرزهم سفير روسيا لدى صربيا، ألكسندر كونوزين، في ندوة عُقدت في بلغراد أوائل العام الماضي تحت عنوان: روسيا والبلقان: تاريخ واحد وآفاق مشتركة.[2]

المبحث الرابع: تحديات و تهديدات الإستراتيجية الأمنية الروسية الجديدة تجاه دول البلقان.

لا تزال روسيا تعتبر حلف شمال الأطلسي، في النسخة الجديدة من عقيدتها العسكرية، على أنه التهديد الأساسي للأمن القومي. ويشعر الكرملين بالقلق بشأن تعزيز قوات حلف شمال الأطلسي على حدودها، وخاصة في أوكرانيا. ، ولم تغير روسيا "فلاديمير بوتين" من رأيها حول حلف شمال الأطلسي، فإن المنظمة الغربية لا تزال تمثل تهديدًا أساسيًا للأمن القومي الروسي، كما هو الحال في النسخة السابقة، المؤرخة في 2010. ويظهر في العقيدة العسكرية الروسية قلق من "تعزيز القدرات الهجومية للناتو مباشرة على الحدود الروسية، والتدابير المتخذة لنشر نظام الدفاع الصاروخي العالمي" في أوروبا الشرقية، وخاصة في أوكرانيا. وقد اتخذت كييف أيضًا خطوة نحو حلف شمال الأطلسي، الأربعاء، بتخليها عن مكانتها باعتبارها من دول عدم الانحياز. ، وقد أغضبت هذه الخطوة باتجاه حلف الناتو موسكو، باعتبار أنه يمكن أن تؤدي في النهاية بكييف لتقديم طلب للحصول على العضوية في منظمة معاهدة شمال الأطلسي. وبالإضافة إلى ذلك، نددت موسكو مرارًا قرار التحالف الغربي لوضع القوات

[1] نفس المرجع.
[2] نفس المرجع.

العسكرية في العديد من البلدان الأعضاء على الحدود الروسية، مثل دول البلطيق وبولندا، فضلًا عن الدرع الصاروخي الأمريكي في أوروبا الشرقية.[1]

ويمكن تحديد التهديدات و التحديات التي تواجه الأمن القومي الروسي في البلقان إلى الوثيقة الأمن القومي الروسي التي صرح بها الرئيس "فلاديمير بوتين" في 2009، في النقاط التالية:[2]

- تحول حلف «الناتو» من تهديد لروسيا إلى التهديد الأول لها، بإصراره على الوصول إلى عتبات أبوابها، عبر منح عضويته لأوكرانيا. وكان برلمانها، الذي تهيمن عليه قوى موالية للغرب، قرر قبل نهاية 2014، التخلي عن وضعية الدولة غير المنحازة، وهي خطوة ممهدة للانضمام إلى الحلف لاحقاً. هذا التبدل الخطير، دفع بالرئيس الروسي لوصف الجيش الأوكراني بفرقة أجنبية تعمل على إرباك بلاده لمصلحة القوى الغربية.
- انزعاج روسيا من نشر الحلف قوات في دول البل قان وشرق أوروبا، وإجراء المناورات العسكرية والطلعات الجوية الدورية، وكذلك تواجد السفن الحربية الأميركية في بحار بارنست والبلقان والأسود والمتوسط. وكإجراء مضاد، تبنّت العقيدة الروسية الجديدة مفهوم «الردع غير النووي» عبر تكثيف المناورات، ورفع كفاءة القوات العسكرية التقليدية، وإبقائها في حالة عالية.
- أشارت الوثيقة إلى سعي الولايات المتحدة لعسكرة الفضاء، ونصب أقمار صناعية عالية الدقة، وأسلحة إستراتيجية في مداراته، مستعيدة تجربة حرب النجوم «الريغانية» خلال ثمانينيات القرن الماضي، التي أدّت إلى تسعير سباق التسلح مع الاتحاد السوفياتي. وتسعى واشنطن لتكرار التجربة، وجر موسكو إلى سباق ينهك حيويات اقتصادها الضعيف أصلاً.
- أضاءت الوثيقة، للمرة الأولى، على أهمية القطب الشمالي، كمنطقة إستراتيجية للتنمية الاقتصادية، غنية بالطاقة والثروات الطبيعية. وألقت على القوات المسلحة الروسية مهمة حمايتها، كونها محاذية للحدود مع الولايات المتحدة وكندا.
- لحظت الوثيقة أحقية استخدام روسيا لترسانتها النووية، في حال تعرضها لعدوان أو تهديد يمس وجود الدولة، أو أيا من حلفائها الأقربين. لكن مع الالتزام بالطابع الدفاعي، «لأن تفادي نزاع عسكري نووي أو أي نزاع آخر، يشكل أساس السياسة العسكرية الروسية.

[1] Choupala,Défense، "**la doctrine militaire du Kremlin qualifie l'Otan de menace n°1**". Le Parisien ,pari 26 Déc. 2014.

[2] Sophia Dimitrakopoulou and Andrew Liaropoulos, ibid, p45.

- تتزايد مخاوف موسكو من مخاطر الإرهاب الداخلي، لزعزعة الاستقرار وتهديد وحدة الاتحاد الروسي، لا سيما بعد ارتفاع وتيرته، وانفلاش الحركات المتطرفة في مناطق الشرق الأوسط وأفريقيا. وتشير الوثيقة إلى عدم التعاون الجدي من واشنطن وحلفائها للقضاء على آفته السامة.
- الحرب الإعلامية التي يشنها الغرب ضد سياسات الرئيس بوتين، لزعزعة الاستقرار السياسي والوضع الاجتماعي، بقصد تأليب الرأي العام الروسي عليه. وأكد كل من سيرغي إيفانوف رئيس ديوان الكرملين، وميخائيل فرادكوف رئيس جهاز الاستخبارات الخارجية، وجود خطط أميركية تستهدف إسقاط إدارة بوتين، وإن إحدى الخطط تتضمن العمل من أجل تقسيم روسيا إلى 50 ولاية ومقاطعة، عبر إثارة الفتن العرقية والدينية، وتحريض الحركات الانفصالية في الشيشان وشمال القوقاز ومناطق ما وراء جبال الأورال.

إضافة إلى ما تقدّم، تبنّت العقيدة الأمنية الجديدة خيارات سبق واعتمدتها روسيا للرد على التهديدات الغربية، منها: إقرار خطط لرفع كفاءة أذرع الجيش، لا سيما في مجالات أسلحة البحر والجو والفضاء. وتكثيف الطلعات الاستطلاعية للقاذفات البعيدة المدى، القادرة على حمل رؤوس نووية في الأجواء الأوروبية. وكانت هذه الطلعات قد توقفت مع انهيار الاتحاد السوفياتي، واستؤنف العمل بها مجدداً، العام 2011. هذا فضلاً عن رفع الموازنة العسكرية حتى 83 مليار دولار لعام 2015، أي بزيادة 15 في المئة عن موازنة العام الفائت، [1]

إضافة إلى نفقات الخطة العشرية (2010 2020) الجاري العمل بها، وقيمتها 750 مليار دولار، لتحديث أسلحة ومعدات الجيش الروسي.

كل ما تقدّم من معطيات، هل يعني أننا أمام مشهدي هـ حرب باردة جديدة، وعودة إلى حقبة ما قبل سقوط جدار برلين؟ لا نظن ذلك، فالظروف الدولية تغيرت كلياً، والعالم لم يعد منشطراً بين تحركهما الايدولوجيا أكثر من المصالح. ومن يرصد مسارات السياسة الخارجية الروسية، يلحظ ميلها الشديد إلى بناء علاقة شراكة إستراتيجية مع الولايات المتحدة، التي تفرّدت بإدارة الملفات الدولية، بقصد تثبيت هيمنتها الأحادية. كما أن توازن القوى العسكرية بين الطرفين في المجالين التقليدي والنووي، يجعلهما يدركان أن معادلة «الردع المتبادل» لا تزال الفيصل في الميدان العسكري. وهذه نقطة حاسمة تعرفها روسيا جيداً، وبالتالي لا تخشى القوة الأميركية التي تصر على التعاطي معها حتى الآن، كدولة كبرى وليست دولة عظمى، بحسب مقولة بريجنسكي .ولذا تسعى واشنطن جاهدة لتكريس معادلة المنتصر والمهزوم، التي أفرزتها الحرب الباردة، ومنع وريثة الاتحاد السوفياتي من استعادة عافيتها الكاملة ، لكن ما تخشاه روسيا فعلاً، هو الوجه الآخر للحرب الذي أنهك اقتصادها وعرى عيوبه البنيوية، فمهما امتلكت من قوة عسكرية تبقَ قاصرة، إن لم تستند إلى اقتصاد متين، لا تزال تفتقده. ويرى الخبراء العسكريون، أن جوهر الحرب الحديثة آخذٌ بالتغير، وأن مفهوم التأثير الضاغط على القيادة السياسية والعسكرية للخصم عبر عزله وتقويض اقتصاده، يَحُلُّ، تدريجاً، مكان فكرة التدمير الشامل للقوات المعادية. ولكي تستطيع روسيا كسب السباق، لا بد من هيكلة اقتصادها

[1] Ibid, p47.

المدني، لزيادة قدراته الإنتاجية ورفع كفاءته التنافسية .وأول شرط لتحقيق هذا الهدف الإستراتيجي، هو الإقلاع عن الاعتماد المفرط على قطاع الطاقة الذي تشكل عائداته 52 في المئة من الميزانية العامة، ونحو ربع الناتج القومي. فمن المحال استعادة حضورها كدولة عظمى، واحتفاظها بمكانة عسكرية مُهابة، بالارتكاز على اقتصاد شبه ريعي، تعاني صناعاته المدنية تخلفاً جلياً، مقارنة بالصناعات الغربية. واللافت أن هناك قوة تكنولوجية تزداد اتساعاً بين منتجات الصناعات العسكرية والمدنية الروسية. وهذا يدفعنا للتساؤل، لِمَ لا توضع خبرات التكنولوجيا الذكية المستثمرة بمجالَي العسكرة والفضاء، في خدمة بعض مجالات الصناعة المدنية، كما سبق وفعل الأميركيون طوال النصف الثاني من القرن الماضي، وأدى إلى انطلاق القطاعين العسكري والمدني في خطين شبه متوازيين.[1]

[1] Ibid., p48.

استخلصتو من هذا الفصل إلى أن استعراض روسيا لتأثيرها وحضورها في منطقة البلقان على هذا النحو الذي لا يخلو من "استفزاز"، قد يكون له تأثير عكسي على مصالحها في المنطقة التي تشهد تغيُّرات متلاحقة قد تُغَيِّر من أجندات روسيا، وتجعلها غير ذي فائدة على المستوى الاستراتيجي بعيد المدى، لاسيما أنَّ التشكيل الجديد لممثلي الاتحاد الأوروبي في افتتاح الدورة الحالية شهد بداية توجُّه نحو مناقشة اكتفاء الاتحاد الأوروبي بالتوسُّع الذي بلغه إلى الآن، وترجيح خيار إيقاف عملية قبول عضوية دول جديدة، وهو ما تناوله وكتب عنه منذ مدَّة طويلة عدد من الوجوه السياسية والصحفية، وهو ما يمكن رصده –أيضًا– بوضوح في الشروط الصعبة التي وضعها بعض دول الاتحاد أمام الدول الراغبة في الانضمام إليه، وهي شروط لم تكن قائمة قبل ذلك.

إضافة إلى ذلك فإن عددًا من الخطط يتمُّ وضعه حاليًّا في منطقة البلقان، تهدف هذه الخطط إلى تجنُّب الاعتماد على الغاز المستورد من روسيا؛ وإحدى تلك الخطط هي احتمال بناء محطة تسييل غاز طبيعي في منطقة كيرك في كرواتيا، أو في منطقة أخرى (مثل منطقة ميناء بلوتشا الكرواتي الذي تمتلك البوسنة والهرسك جزءًا منه)، وسيستقبل هذا الميناء الغاز المستورد من أميركا لسدِّ احتياجات ليس فقط دول البلقان، بل –أيضًا– ليكون بديلاً مضمونًا عن غاز روسيا المصدَّر إلى كامل أوروبا.

ومهما يكن من أمر فإن السياسة الروسية الجديدة في البلقان أعادت شبه القارة البلقانية إلى صدارة المشهد الجيوسياسي، وجعلت منها مرَّة أخرى منطقة اهتمام بالغ لعدد من القوى الدولية، وقادم السنوات وحده كفيل بأن يحكم على صواب أو خطأ السياسة الروسية، وما إذا كانت ستحقِّق مكاسب من ورائها أم أنَّها ستفشل في توسيع مناطق نفوذها.

و تتلخص الرؤية الروسية، كما جاءت على لسان السفير كونوزين، في أن "لحاق دول منطقة البلقان بالاتحاد الأوروبي وحلف الناتو يُخفي مخاطر كبيرة على شعوب المنطقة، ومقولة الوحدة الأوروبية تحمل في طياتها أكذوبة كبرى كشفها تخلّي مؤسسات الاتحاد الأوروبي عن الدول الأعضاء التي عاشت أزمة مالية واجتماعية خانقة. إن البلقان يتعرّض إلى عملية قسرية لتسريع مسار التاريخ فيه، وفي ذلك خطر داهم على أمنه واستقراره، وروسيا لن تتخلّى عن أصدقائها وحلفائها في المنطقة ولن تتركهم لقدر يُراد أن يُفرض عليهم من الدوائر الغربية المتنفذة. سنوثق علاقاتنا مع بلغراد أكثر ونقدّم للشعب الصربي مساعدات حقيقية كما فعلنا ذلك دائمًا، وسنبقى أشقاء أوفياء لهم ولن نخونهم مثلما فعل معهم الغرب وقصف مدنهم ودمّر بنية البلاد التحتية... إن روسيا هي الدولة الوحيد التي ساندت صربيا في مجلس الأمن، وهي مستعدّة لبذل المزيد من الجهد للوقوف إلى جانب صربيا."...

فالبلقان في المنظور الروسي لا يزال يمرّ بتغييرات عميقة لم تنته بعد، وما مسألة كوسوفو ومشكلات البوسنة والهرسك وأحداث مقدونيا والهزات الكبرى التي تعيشها بلغاريا، إلى جانب عدم وضوح الرؤية بشكل حاسم في خيارات القيادات الصربية وتوجهاتها المستقبلية، إلا دليلاً على أن البلقان يقع على الحدود ما بين أحداث مضت ولا تزال آثارها تتفاعل على الساحة، وبين سياسات حالية وأخرى تُصاغ

للمستقبل. وهذا ما يجعل البلقان يمثل المنطقة الرئيسية التي تحظى باهتمام الكرملين كنقطة عبور ومدخل لاختراق آمن للمنطقة الأوروبية.

الفصل الثالث: الإستراتيجية الأمنية الروسية الجديدة تجاه أوكرانيا:

توطئة:

تحتل أوكرانيا موقعًا حساسًا بين روسيا وأعضاء حلف شمال الأطلسي؛ إذ تعد حاليًا الدولة الفاصلة الأكبر بينهما، كما تحتل أكثر من نصف مساحة "البوابة الشرقية" المؤدية إلى أوروبا، وهي تعدها بوابةً لعبور التهديدات تاريخيًا. ويستهدف استمرار عمليات الإدماج والشراكة الأوروبية والأطلسية تقليصَ نفوذ روسيا في تلك المنطقة وإحكام السيطرة عليها. أما روسيا التي بات يؤرقها وصول نفوذ الغرب إلى جوارها المباشر والواسع، فلا تستطيع أن تترك أوكرانيا لتصبح جزءًا من منظومته الأمنية والاقتصادية؛ إذ فضلًا عن المشاعر القومية الروسية تجاهها، فإنها تعتبر ضمن "منطقة المصالح المتميزة" والحصن الإستراتيجي الأخير الذي يعزلها عن الغرب وحلفائه.

يحاول هذا الفصل تسليط الضوء على الإستراتيجية الأمنية الروسية الجديدة تجاه أوكرانيا كدراسة حالة من خلال تعريف أوكرانيا و أهميتها كموقع جغرافي في المنطقة مع تحديد العلاقات الروسية الأوكرانية، مع تحديد محددات و تحديات الإستراتيجية الأمنية الروسية الجديدة تجاه أوكرانيا، مع تطبيق الإستراتيجية الأمنية الروسية الجديدة تجاه أوكرانيا.

المبحث الأول: تعريف أوكـــــرانيا و أهميتها كموقع جـــغرافي فـــي المنطقة.

تمثل أوكرانيا أهمية سياسية بالغة لروسيا، فعبرها تمر أنابيب الغاز إلى أوروبا، وتعزز من حضور أسطولها في البحرين: الأسود والأبيض المتوسط، وهي من الجوار القريب الذي يسعى الكرملين للسيطرة عليه لتستعيد روسيا مكانتها العالمية .في هذا السياق جاء ضم القرم بقوة عسكرية محدودة ودون إراقة دماء، وليحقق أهدافًا أخرى لموسكو، منها: عدم السماح للغرب بالاستحواذ على أوكرانيا، والتأثير على الساسة في كييف بما يحول دون استقرار حكومة موالية للغرب هناك، إضافة إلى خشية الرئيس فلاديمير بوتين من أن تنتقل الثورات الملونة إلى روسيا نفسها. وتمثل كييف أهمية رمزية لروسيا ، وتضم نسبة عالية من السكان تعود أصولهم إلى روسيا.

أولا: التعريف بأوكرانيا:

أوكرانيا هي ثاني أكبر دول أوروبا الشرقية .يحدها الاتحاد الروسي من الشرق، بيلاروسيا من الشمال، بولندا وسلوفاكيا والمجر من الغرب، رومانيا ومولدوفا إلى الجنوب الغربي، والبحر الأسود وبحر أزوف إلى الجنوب. أوكرانيا عضو في رابطة الدول المستقلة .بين عامي 1923–1991 وقعت أغلب البلاد ضمن اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية. مدينة كييف هي العاصمة وأكبر مدينة في أوكرانيا، بدأ تاريخ أوكرانيا الحديث مع السلاف الشرقيين ، على الأقل، ومنذ القرن التاسع، أصبحت أوكرانيا مركز القرون الوسطى للسلاف الشرقيين. امتلكت هذه الدولة، المعروفة باسم روس كييف، القوة والأرض، لكنها تفككت في القرن الثاني عشر. بعد حرب الشمال العظمى، قسمت أوكرانيا بين عدد من القوى الإقليمية، وبحلول القرن التاسع عشر، خضع الجزء الأكبر من أوكرانيا للإمبراطورية الروسية، بينما ما تبقى كان تحت السيطرة النمساوية الهنغارية[1].

بعد فترة من الفوضى والحروب المتواصلة ومحاولات عدة للاستقلال (1917–1921) بعد الحرب العالمية الأولى والحرب الأهلية الروسية، برزت أوكرانيا في 30 كانون الأول 1922 كأحد مؤسسي الاتحاد السوفياتي. تم توسيع جمهورية أوكرانيا السوفيتية الاشتراكية غربا قبل فترة وجيزة، وبعد الحرب العالمية الثانية، وجنوباً في عام 1954 عبر تهجير شبه جزيرة القرم .في عام 1945، أصبحت جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية من الأعضاء المشاركين في تأسيس الأمم المتحدة . و حصلت أوكرانيا على الاستقلال مرة أخرى بعد تفكك الاتحاد السوفياتي في عام 1991. بدأت هذه الفترة بالانتقال إلى اقتصاد السوق، حيث ضرب الركود الاقتصاد الأوكراني لثماني سنوات. لكن منذ ذلك الحين، فإن الاقتصاد شهد زيادة كبيرة في نمو الناتج المحلي الإجمالي. أثرت الأزمة الاقتصادية العالمية في 2008 على أوكرانيا واضطرب الاقتصاد. وانخفض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 20 ٪ من ربيع 2008 إلى ربيع 2009،

[1] Taras Kuzio**. National Identity and History Writing in Ukraine**. Nationalities Papers, Vol. 34, No. 4, September 2006، p 420.

ثم تعادل من جديد حيث قارن المحللون حجم التراجع بأسوأ سنوات الكساد الاقتصادي خلال بدايات التسعينيات.[1]

أوكرانيا هي دولة موحدة تتألف من 24 محافظة، وتتمتع اثنتان من المدن بمركز خاص :كييف، العاصمة، وسيفاستوبول، التي تضم أسطول البحر الأسود الروسي وفقا لاتفاق تأجير .أوكرانيا هي جمهورية ذات نظام نصف رئاسي مع فصل السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية. منذ انهيار الاتحاد السوفياتي، تمتلك أوكرانيا ثاني أكبر جيش في أوروبا، بعد روسيا. يعيش في البلاد 46 مليون نسمة، 77.8% من أصل أوكراني، مع أقليات كبيرة من الروس والبيلاروس والرومانيين .اللغة الأوكرانية هي اللغة الرسمية الوحيدة في أوكرانيا، بينما تستخدم الروسية على نطاق واسع. الدين السائد في البلاد المسيحية الأرثوذكسية الشرقية، والتي أثرت بشكل كبير في العمارة والأدب والموسيقى الأوكرانية .

وأوكرانيا جمهورية ذات نظام مختلط نصف برلماني ونصف رئاسي مع فصل السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية . يتم انتخاب الرئيس بالاقتراع الشعبي لمدة خمس سنوات وهو رأس الهرم الرسمي في الدولة، تشمل السلطة التشريعية في أوكرانيا برلماناً مكوناً من 450 مقعداً ومن غرفة واحدة، تعرف باسم فيرخوفنا رادا .البرلمان مسؤول في المقام الأول عن تشكيل السلطة التنفيذية ومجلس الوزراء، الذي يرأسه رئيس الوزراء . ويمكن الاعتراض على القوانين والأحكام الصادرة عن كل من مجلس النواب ومجلس الوزراء والمراسيم الرئاسية، وبرلمان القرم من قبل المحكمة الدستورية، إذا وجد أنها تشكل انتهاكا للدستور الأوكراني. القوانين المعيارية الأخرى تخضع لمراجعة قضائية. المحكمة العليا هي الهيئة الرئيسية في نظام المحاكم ذات الاختصاص العام، حيث يضمن لها ذاتية القرار. ينتخب الشعب المجالس المحلية ورؤساء بلديات المدن الذين يمارسون الرقابة على الميزانيات المحلية. بينما يعين الرئيس الأقاليم والمقاطعات.[2]

ثانيا:أهمية أوكرانيا كموقع جغرافي في المنطقة.

تعود أهمية أوكرانيا بالنسبة إلى الولايات المتحدة في أن سيطرتها على هذا البلد تمكنها من ضمها إلى حلف شمال الأطلسي لفرض المزيد من الحصار على موسكو وكسب أرض جديدة قد ترسو يوما عليها قواعدها العسكرية بالمنطقة. أما أهمية أوكرانيا بالنسبة إلى روسيا تكمن في إنها دولة عازلة قادرة على صد توسع حلف شمال الأطلسي باتجاه روسيا كما تطل على موانئ المياه الدافئة في شبه جزيرة القرم التي تستضيف الأسطول الروسي، وبالتالي تعد أوكرانيا منطقة حيوية من أجل الحفاظ على وجود البحرية

[1] ibid, p 421.

[2] حسين نهاز، **التجربة الانتخابية و التحول الديمقراطي في أوروبا الشرقية دراسة حالة يوغسلافيا سابقا و أوكرانيا**. مجلة دفاتر السياسة و القانون، عدد خاص أفريل، 2011، ورقلة (الجزائر)، ص 153.

الروسية في البحر الأسود. وهو ما جعل روسيا تستغل كونها البلد المصدر الأكبر للغاز في أوكرانيا للضغط وترجيح كفتها .[1]

وتتعدد أهمية أوكرانيا بالنسبة إلى روسيا، إستراتيجية، جيوسياسية، اقتصادية ولوج يهتية. من هذا المنطلق تُعدّ أوكرانيا خاصرة روسيا الرخوة وقلب الدفاع العسكري عنها، تماماً كما حصل في الحرب العالمية الثانية عندما اتخذ الألمان من أوكرانيا قاعدة لبدء قصف ستالينغراد. تتمثل الأهمية الجيوسياسية في أنها بوابة للنفوذ الروسي في أوروبا وطريق إمداد الغاز الروسي إليها .مثلاً، بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، اتخذ السوفيات من أوكرانيا مركزاً لامتداد نفوذهم السياسي نحو رومانيا وهنغاريا. لا تقلّ الأهمية الاقتصادية واللوج يهتية عمّا سبق؛ فالاقتصاد الروسي يعتمد على أوكرانيا من خلال عائدات الغاز وفي مجال الإنتاج الزراعي، كذلك تُعَدّ الموانئ الأوكرانية في أوديسا وسباستبول ركيزة دعم خط التجارة الروسي. تسمح هذه الموانئ للسفن التجارية وللأسطول العسكري الروسي بوجودها في البحر الأسود والعبور منه إلى المياه الدافئة. من هذا المنطلق، ترى روسيا أن أي زعزعة للأمن في أوكرانيا هي تهديد مباشر لأمنها القومي، وأن أي دعم خارجي للمعارضة الأوكرانية يعدّ جزءاً من المشروع الأميركي الهادف إلى محاصرة روسيا.[2]

من جهتها، تستمر الولايات المتحدة في مشروع محاصرة روسيا، وخصوصاً في هذه المرحلة التي تشهد صراعاً محتدماً بينهما في مجلس الأمن وخارجه على سوريا وفي ظل انهيار الأحادية الأميركية وعودة روسيا بقوة إلى الساحة الدولية .شبّه مستشار الأمن القومي الأميركي الأسبق "زبيغينو بريجنسكي" في كتابه (رقعة الشطرنج الكبرى، 1998) المنطقة برقعة الشطرنج، ورأى أن أي صراع جيوسياسي في أوروبا سيكون كل من حلف شمالي الأطلسي، روسيا، الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأميركية، أحجاراً أساسية فيه. من هذا المنطلق تجد روسيا نفسها مهددة من حلف شمالي الأطلسي الذي أُسس لضمان بقاء النفوذ الروسي خارج القارة الأوروبية، حسب وصف الأمين العام الأول للحلف اللورد إيسماي 1989 في معرض حديثه عن أهداف الحلف؛ "لإبقاء السوفيات خارجاً" .وفقاً للنظرة الروسية، لم يقتصر التهديد الأميركي لروسيا فقط على حلف الأطلسي، بل تعداه إلى مشروع التكامل الأوروبي، منظومة الردع الصاروخي، الاتفاقيات التجارية مع الدول الأوروبية المستقلة عن الاتحاد السوفياتي، دعم المنظمات غير الحكومية في «نضالها» من أجل حقوق الإنسان، وأخيراً الثورة «البرتقالية» في أوكرانيا في عام 2004. إذاً، تُعدّ الساحة الأوكرانية من أهم ساحات المواجهة الروسية – الغربية. [3]

كما أن النفوذ الأمريكي في أوكرانيا يعني نزيفًا مستمرًّا لخاصرة روسيا ووسيلة ضغط عليها لعدم عرقلة مشاريع أمريكا في المنطقة وبخاصة الشرق الأوسط) ومنطقة أوراسيا ذات الأهمية التاريخية والجيوسياسية على رقعة الشطرنج الدولية . ويعترف بريجنسكي أن الغرب، وخاصة الولايات المتحدة، قد

---

[1] عماد قدورة، **محورية الجغرافيا و التحكم في البوابة الشرقية للغرب: أوكرانيا**. مجلة سياسات عربية، العدد 9، 2014،ص 44.
[2] حمزة جمول، **أوكرانيا و رقعة الشطرنج الدولية**، جريدة الأخبار الإلكترونية ، العدد 2233، لبنان،2014. ص 10.
[3] نفس المرجع.

تأخر في إدراك الأهمية الجيوبوليتيكة لأوكرانيا كدولة منفصلة، وبقي ذلك حتى منتصف التسعينيات حيث أصبحت أميركا وألمانيا من الداعمين الأقوياء لهوية كييف المنفصلة. فبدون أوكرانيا، لا يمكن لروسيا إعادة أمجاد الإمبراطورية الروسية او أمجاد الاتحاد السوفيتي كما أن الطوق الاوراسي لن يكن خيارًا قابلا للحياة، يقول بريجنسكي (إن الوقت ليس مبكرًا جدًا للغرب الذي يحسن ويعزز ارتباطاته الاقتصادية والأمنية بكييف ليبدأ بتحديد العقد–أي–الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي وتاليا إلى حلف شمال الأطلسي بين العامين 2005 و 2015 على أنه الإطار الزمني المعقول لبدء الضم التدريجي لأوكرانيا، مما يقلل المخاطرة المتمثلة بأن الأوكرانيين يمكن أن يخشوا من أن توسع أوروبا سوف يتوقف عند الحدود البولونية الأوكرانية.[1]

و بالتالي، إن هذا الموقع الجيواستراتيجي لأوكرانيا يجعل منها، منفذا لمواجهة الإستراتيجية الأمريكية و الأوروبية، كأهم تهديد للأمن القومي الروسي، كما يجعل منها في نفس الوقت منفذا لتفكك روسيا و زعزعة إستقرارها.

المبحث الثاني: العلاقات الروسية الأوكرانية:

تمثلت العلاقات بين روسيا و أوكرانيا ك حرب باردة معلنة لاحت بوادرها في الأفق بينهما خلال الآونة الأخيرة حيث تمر العلاقات بين الدولتين بأسوأ مراحلها منذ انهيار الاتحاد السوفيتي.

أولا: طبيعة العلاقة بين روسيا و أوكرانيا:

فمع اقتراب الانتخابات الرئاسية الأوكرانية، بدأت موسكو في استعراض عضلاتها وإظهار نياتها الحقيقية لإسقاط زعماء الثورة البرتقالية الموالين للغرب، وبدأت موسكو في تكتيل الاتهامات إلي كييف

[1] محمد سعيد القطيسي، **مستقبل الأزمة الأوكرانية بين المطرقة و السندان الروسي**. على الرابط التالي:http://annabaa.org/index.php يوم:20 مارس 2015، على الساعة: 16:35.

عاصمة أوكرانيا التي حاولت الاستنجاد بحلفائها الغربيين لتبدأ مرحلة تحديد الفائز في صراع المصالح علي هذه المنطقة الإستراتيجية بين الغرب وروسيا، ويبدو أن الدب الروسي هو الذي سيفوز هذه المرة ويحسم المعركة لمصلحته حيث إن الصراعات السياسية الداخلية في أوكرانيا تخدمه إلي حد كبير ، وترجع روسيا أسباب تصعيد التوتر بين البلدين إلي عدة أسباب منها موقف أوكرانيا خلال النزاع الروسي مع جورجيا حول أوسيتيا الجنوبية العام الماضي، حيث تم استخدام أسلحة أوكرانية لقتل مدنيين وقوات روسية لحفظ السلام واستخدام "كييف" حجة التهديد الروسي لدخول حلف شمال الأط لسي الناتو وحملة حظر اللغة والثقافة الروسية في أوكرانيا، والنبذ الذي تتعرض له الشركات الروسية، والتوترات المتعلقة بالطاقة والرواية الأوكرانية للأحداث التاريخية كالحرب العالمية الثانية أو المجاعة بين 1932 و 1933، هذا بالإضافة إلي ملف تصدير الغاز الذي يهدد أوروبا كلها . وكانت النتيجة إعلان الرئيس الروسي "ديمتري ميدفيديف" وتأجيل إرسال سفير روسي إلي "كييف" بسبب موقفها الذي وصفه بـ" المعادي" لموسكو في انتظار القيادة الأوكرانية الجديدة.[1]

وتحمل رسالة "ميدفيديف" في طياتها إشارات قوية إلي رغبة الكرملين في الدخول علي خط السباق الانتخابي في أوكرانيا بإعلانه حربا باردة ضد الرئيس الأوكراني المؤيد للغرب "فيكتور يوتشينكو" والذي قفز إلي السلطة في 2004. فقد قالت روسيا كلمتها بوضوح حول من يجب أن يفوز في هذه الانتخابات بدعمها قوي المعارضة، وإعلانها رسميا عدم الاعتراف ببطل الثورة البرتقالية.، ويبدو أن روسيا بدأت العد التنازلي لعودة رئيس الوزراء السابق "فيكتور يانوكوفيتش" الموالي إلي السلطة ، حيث أظهرت احدث استطلاعات الرأي أن "يانوكوفيتش" يحظي بفرص أكبر من "يوتشينكو" الذي فقد شعبيته بسب الأزمات السياسية الداخلية المتوالية والركود الاقتصادي.[2]

ولم يقف الدب الروسي عند هذا الحد بل بادر بإشعال فتيل المشاكل الحدودية حول شبه جزيرة القرم الذي ظل خامدا لسنوات مضت بين الجانبين، ومرابطة الأسطول الحربي البحري الروسي عل ى سواحل أوكرانيا الجنوبية، والذي وصفته "كييف" بأنه يهددها بشكل مباشر ، ومن جانبها، بادرت أوكرانيا إلى اتهام القيادة الروسية بوقوعها أسيرة عقد امبريالية قديمة تدفعها إلي التمسك بصورة العدو الخارجي واعتماد لغة التهجم والوعيد بدل حوار من الند للند، ولم تكتف بذلك بل استنجدت بالأمم المتحدة لحمايتها مما أسمته الضغوط الروسية السياسية والاقتصادية عقب إعلان نيتها الانضمام إل ى الناتو . وعلى مستوى الضغوط الاقتصادية التي تمارسها روسيا ضد أوكرانيا تتحكم موسكو بمعظم إمدادات "كييف" من الغاز الطبيعي الذي يعتبر شريان الحياة الاقتصادية فيها، وشهدت هذه الإمدادات تذبذبا واضحا وارتفاعا في الأسعار

---

[1] عماد قدورة، نفس المرجع، ص 47.

[2] عبد الوهاب بن خليف، **العلاقات الأوربية ــ الروسية و العمق الإستراتيجي المتبادل**، الأكاديمية للدراسات الإجتماعية و الإنسانية، الجزائر، 2014، ص92.

بلغت نسبته 110% في الأعوام الماضية التي تلت فوز السياسية البرتقالية، إضافة إلي أنها تزود أوكرانيا بنحو 65% من حاجاتها النفطية ، ومنذ بداية العام الحالي، بدأت حرب الغاز بين روسيا وأوكرانيا تبلغ أوجها حيث توقفت شحنات الغاز الروسي لفترة طويلة في فصل الشتاء بسبب النزاع بين "كييف" وموسكو حول أسعار الغاز الروسي المصدر إلى أوكرانيا، واستمر الصراع بين الدولتين خلال الأشهر التالية وحتى الآن بين الشد والجذب والضحية الأخيرة هي "كييف" وحلفاؤها الأوروبيون حيث أن ربع الغاز المستهلك في أوروبا مصدره روسيا ويمر 80% منه عبر أوكرانيا، وتحاول "كييف" التنصل من قبضة موسكو الاقتصادية عليها والتي تضيق الخناق عليها من خلال التقرب من أوروبا وتعزيز المشاركة الاقتصادية معها، إلا أن تحكم روسيا بالغاز وعدم استقرار الوضع السياسي في كييف بالإضافة إلي الركود الاقتصادي، عوامل تضع أوكرانيا بين براثن الدب الروسي. وفي ظل هذا الصراع بين موسكو وكييف، لم تقف أمريكا مكتوفة الأيدي إزاء هذا التدخل الروسي لإحكام السيطرة علي مصير المستقبل السياسي لأوكرانيا، إذ سارعت واشنطن بإرسال "جوزيف بايدن" نائب الرئيس الأمريكي لكييف الذي التقي ابرز المرشحين الرئاسيين لخلافة الرئيس "يوتشينكو" في الائتلاف الموالي للغرب والمعارضة الموالية لموسكو [1].

وكشفت زيارة "بايدن" عن قلق أمريكا إزاء مستقبل العلاقات مع أوكرانيا، خصوصا مع تراجع شعبية حلفائها البرتقاليين وما قد يترتب علي ذلك من خسائر إستراتيجية كبيرة لأمريكا ولدول حلف الناتو التي تسعي لكسب أوكرانيا إلي صفها، وأكد "بايدن" أن على أوكرانيا أن تكون قادرة على اختيار حلفائها بنفسها وهو التصريح الذي قللت موسكو من أهميته . وهكذا فإن نتائج الانتخابات الرئاسية الأوكرانية المقبلة، ستحسم هذا الصراع الذي تضغط موسكو من أن أجل أن تكون نتائجه في صالحها ولتوجيه لطمة قوية للغرب ولعدوتها التاريخية أمريكا.[2]

ثانيا: سياسة روسيا اتجاه أوكرانيا :

بعد الثورة البرتقالية جافت العلاقة بين روسيا و أوكرانيا، وبعد استلام قادة الثورة البرتقالية، زمام المبادرة السياسية والاقتصادية في البلاد من خلال الشعارات التي رفعوها خلال فترة خمس سنوات حملة الشعب أثمانا باهظة بسبب تدهور الوضع الاقتصادية والاجتماعية والتي تفجر البلاد وتدخلها في انقسامات داخلية نهايتها تقسيم أوكرانيا، ولكن اليوم بعد فوز القيادة الجديدة والتي طوت حقبة أليمة من

[1] عبد الوهاب بن خليفة، نفس المرجع، ص 97.
[2] عبد الوهاب بن خليفة، نفس المرجع السابق، ص 92.

تاريخ أوكرانيا الماضي، فان ذهاب الثورة البرتقالية دون عودة، وإبقاء حلمها وحلم قادتها في ذاكرة التاريخ، فأصبحت الكرة اليوم بيد روسيا من جديد، فعلى روسيا إذا القيام بخطوات سريعة لكي تريح أوكرانيا وشعبها من خلال النظر بأمور أساسية، لتسوية الأمور العالقة بينهما، فالتجربة السابقة" لفيكتور يانوكوفيتش" كانت مميزة جدا إثناء توليه لفترتين رئاسة الحكومة التي عرفت فيها البلاد، والانتعاش الاقتصادي والاجتماعي من خلال تطور أجابي في العلاقات الروسية الأوكرانية، والتي كان للرئيس الحالي دورا مميزا فيها والتي أدت إلى فتح الأسواق الروسية أمامه وأمام الشعب الأوكراني واقتصاده من خلال التالي[1]:

- على روسيا مساعدة الشعب الأوكراني من خلال العمل الجاد على تطوير الاقتصاد الأوكراني المترهل وتحديثه وفتح الأسواق الروسية أمام الصناعات والعمالة الأوكرانية.
- مساعدة أوكرانيا اقتصاديا وماليا من خلال قروض مالية سريعة وبفوائد بسيطة وطويلة الأمد.
- تشجيع الرأسمال الروسي في العمل في أوكرانيا وفقا لخطة مدروسة ومنظمة، تكون الحكومتين الروسية–الأوكرانية، الضامن الفعلي لهم
- تطوير الغرب الأوكراني من خلال خطة تطويرية تعتمدها الحكومة وتكون روسيا شريكا فيها.
- حل مشكلة الغاز بصورة نهائية، و مميزة حتى لأ تكون نقطة للمزايدة من قبل الطرفين والتحول إلى الاستفادة الشخصية من هذه المشكلة، وهنا يمكن اعتماد الطريقة نفس التي اعتمدتها روسيا مع الدول التي كانت مدانة للاتحاد السوفياتي السابق، من خلال الجدولة للديون، ويتم تسديدها تدريجيا من خلال دفع الأموال التي يجب دفعها مستقبلا لان ديون الغاز فقط فاقت المليارين دولار أمريكي .

ثالث: مستقبل العلاقة بين روسيا و أوكرانيا:

إن الحالة التي مرت بها الدولة على حساب شعبها، والتي كان نتيجة حقبة تاريخية خاطئة دفع الجميع ثمنا باهظا لها، لان ألمانيا وروسيا طويا بدورهما صفحة الماضي الأليمة بينهما، لتكون فترة الرئيس الجديد فترة مصارحة ومصالحة مع الماضي والحاضر من اجل بناء المستقبل المشترك المبني بين هؤلاء الأخوة "السلاف" على روابط القربة والدم واللغة والتاريخ والثقافة والدين والحدود المشتركة، والتي حاولت قيادة الثورة الملونة في أو أوكرانيا، تحميل روسيا مسؤوليتها، عن كل أخطاء الماضي، والتهرب بدورهم من مسؤولية الشراكة في تلك الحقبة التي تخص أوكرانيا وشعبها كما تخص روسيا وشعبها . و الرئيس القادم يقرر مستقبل العلاقة مع أوكرانيا وتاريخ أوكرانيا القديم، والذي يدفعنا دوما للقراءة السليمة من خلال الأخذ بفترة ماضية لل20عام عاشتها أوكرانيا بعيدة عن روسيا والتي أتبت إن أوكرانيا لا تستطيع العيش وحدها دون روسيا فالابتعاد عنها، يشكل لأوكرانيا حالة ارتباك في حياتها الداخلية من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، والأمنية، كما لروسيا مصالح خاصة، جيوسياسي واقتصادية في أوكرانيا، وكذلك لأوكرانيا، مصلحة متبادلة مع جار وصديق وأخا قوي كروسيا " فالعلاقات الدينية والقومية والثقافية ،

[1] خالد ممدوح العزي، **روسيا ـ أوكرانيا: تدهور العلاقات الروسية الأوكرانية**، مجلة الحوار المتمدن، العدد 3550، لبنان،2011.

واللغوية والعسكرية" تفرض على البلدين إيجاد علاقة مميزة كباقي الدول المجاورة. فان ذهب أوكرانيا إلى الغرب لقاء وعود بأموال تحل مشكلها الاقتصادية وعجزها المالي أدى ذلك إلى الابتعاد عن التطور الديمقراطي الطبيعي الذي بداء في دولة روسيا الاتحادية على خط سانت بطرسبورغ – موسكو، مما ترك فيما بعد أوكرانيا بعيدة جدا عن التطور الديمقراطي الذي تطور تدريجيا والتي كانت جزاء لا يتجزأ من هذا التطور الطبيعي .[1]

فلقد خسرت أوكرانيا الوقت، فلم تفلح بإقناع الغرب بدعمها المادي والثقة بنظامها واقتصادها، وبقيت بعيدة عن التطور الديمقراطي التدرجي في روسيا والجوار التي يجب أن تكون ضمن هذا المسار، فان قدوم الرئيس الجديد أتى ليضع حدا نهائيا، لكل مغامرات الساسة الجدد وطموحهم الشخصي على حساب مواقع أوكرانيا الطبيعي، فان عودة أوكرانيا إلى موقعها القديم بطريقة جديدة يخولها من لعب دور مميز في السياسة والاقتصاد . لكن بعد مرور 2 سنتين من رئاسة يونكوفيتش أضحت العلاقة تنحدر نحو الهاوية التي تذهب بعلاقة كان يتوقع لها مزيدا من الصعود التدرجي لطي صفحة سوداء من البلدين ،لكن ساس البلدين وقعوا أسيرين لمصالح اقتصادية كبيرة صورتها الخارجية قضية الغاز المصطنعة ...فالغاز والسيطرة على شركاته هو واجهة الصراع [2].

المبحث الثالث: محددات و تحديات الإستراتيجية الأمنية الروسية الجديدة تجاه أوكرانيا:

و من ابرز التحديات الإستراتيجية الأمنية الروسية في أوكرانيا:

أولا تحدي الناتو:

أكبر تحديات الإستراتيجية الأمنية الروسية الجديدة في أوكرانيا، وهو الناتو، و هذا الأخير غير مجهز للتعامل مع تحديات داخلية على هذه الشاكلة كونه تحالفا عسكريا مدرب على مواجهة الاعتداءات الخارجية، وسيتوجب على الناتو في الأيام المقبلة بذل جهد أكبر عبر إقامة تدريبات عسكرية خاصة في دول البلطيق الصغيرة من أجل طمأنتها وأعضاء الناتو بأن الضمان العسكري من جهة التحالف ما يزال قائما.، ويجب أن تدرك روسيا أن رد فعل التحالف سيكون سريعا وقد يشمل تحركا عسكريا حال محاولتها التدخل في إحدى الدول الأعضاء[3].

---

[1] **توماس ليندمان، تطرف روسيا في الأزمة الأوكرانية. ترجمة: مصطفى بن براح، على الرابط:-http://www.chaos international.org** .

[2] نفس المرجع.

[3] نزار إسماعيل الحيالي، **دور حلف شمال الأطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة**. ط1، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، 2003، ص 35.

وقد تنجح أوكرانيا الممزقة في على الحفاظ على استقلالها .لكن الأحداث التي شهدتها الأسابيع الأخيرة، ليست مجرد نقطة عابرة في العلاقات الشرقية الغربية، ولكنها تحدد نهاية عص ر، ونهاية أمل غربي في إمكانية انسجام روسيا في اتحاد وسلام مع القارة الأوروبية. ربما يدخل المؤرخون في جدل حول من المتسبب في هذا التطور، ولكن اليوم لا خيار لدى السياسيين في الغرب إلا التعامل مع الواقع الجديد الذي فرضه بوتين وهو أن المستقبل سيشهد مزيدا من المواجهة بين الشرق والغرب.[1].

ثانيا: تحدي الولايات المتحدة الأمريكية:

ما حدث في أوكرانيا ، ليس حدثاً عابراً، هو حصيلة جهود أميركية وغربية هدفها الضغط على روسيا من خاصرتها ولي ذراعها واستنزاف قدرتها، كل هذا بسبب مواقفها المبدئية في سوريا وفي أكثر من مكان يواجه المشروع الإستعماري الغربي الصهيوني ، و ما يحصل في أوكرانيا هو إنقلاب عسكري مدبّر واستخدام أدوات محلية متعصبة ومدعومة من الخارج بالمال والسلاح والخطط، يتباكى أولئك على وحدة تراب أوكرانيا بينما هم من خطط ودبّر لتقسيم السودان وشن حرب كونية مجنونة ضد سوريا وما تمثّله في وجدان أبناء أمتنا[2].

في أبعاد الإنقلاب الذي أطاح برئيس أوكرانيا الشرعي يانكوفيتش وتنصيب ألكسندر تورتشينوف الموالي لواشنطن، هو الخطة (ب) بعد أن انكشفت حقيقة الحرب الهمجية التي شُنّت ضد سوريا، أرادت واشنطن وحليفاتها من خلالها توجيه ضربة إستراتيجية ضد روسيا، والهدف كبح نهوض القطب العالمي الجديد الذي تقوده روسيا والصين ومن بعدها دول "البريكس"، وهذا يؤكّد أيضاً، أن المعركة واحدة من أوكرانيا إلى سوريا وليبيا ومصر وغيرها، ما يحصل في أوكرانيا بشّر به "جون ماكين" عندما قال: "إن ما يسمى "الربيع العربي" سينتقل إلى روسيا والصين."[3]

الحدث في أوكرانيا ليس بالحدث العادي، وإذا ما نجحت هذه اللعبة الخطرة، فإن تداعياتها ستهدد روسيا بتغيير يستهدف بنيتها ووحدتها وخطر التفكك الداخلي، من هنا سارعت موسكو إلى اتخاذ إجراءات صارمة لمعالجة أزمة الارتدادات المتوقعة بإجراء أوسع مناورات حربية عرفتها موسكو منذ وقت طويل.

وإن هدف احتواء أوكرانيا من قبل الولايات المتحدة ودول الغرب الإستعماري كان قد تحدث عنه مستشار الأمن القومي في عهد الرئيس الأميركي جيمي كارتر "زبيغنيو بريجنسكي" وهو صاحب نظرية "احتواء أوكرانيا" عندما قال: "إن أوكرانيا تمثل قاعدة الإنطلاق لطموحات روسيا، وهو الذي يشجع الدول الغربية على اقتناص الفرصة لضم أوكرانيا إلى الإتحاد الأوروبي، عندئذ تصبح روسيا معزولة وعاجزة عن تخطي حدودها الطبيعية . وإن موافقة مجلس الإتحاد الروسي على طلب الرئيس فلاديمير بوتين

---

[1] نفس المرجع.

[2] طارق باري الطراوتة، **دور الحلف شمال الأطلسي في إستقرار دول البلقان كوسوفو دراسة حالة (1989-2011)**. مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، كلية الآداب و العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، 2012، ص 135.

[3] طارق باري الطراوتة، نفس المرجع ، ص 136.

إستخدام القوات المسلحة في أوكرانيا حتى عودة الإستقرار السياسي والإجتماعي، يعني أن روسيا جاهزة لكل الإحتمالات، لذلك أقدمت على إتخاذ خطوات عملية من أجل فرض سيطرتها السياسية وحمايتها الأمنية على شبه جزيرة القرم الواقعة في البحر الأسود وذلك نظراً لأهميتها الفائقة بالنسبة إلى الأمن القومي الروسي.

وبين روسيا وأوكرانيا إتفاق تمّ توقيعه عام 1997، على تقسيم الأسطول السوفياتي سابقاً وبقاء السفن الروسية في القرم حتى عام 2017، وعندما تولى "فيكتور يانكوفيتش" رئاسة أوكرانيا، مدّد اتفاق إستئجار الموانئ خمسة وعشرين عاماً إضافية حتى عام 2042 مقابل تزويد أوكرانيا بالغاز الطبيعي المدعوم.

وبعد الأزمة الأخيرة، تحرّك الروس بقوة وبسرعة لضمان السيطرة الروسية على القرم الذي يمثل مدخل روسيا الوحيد إلى المياه الدافئة والممر الإجباري لتواصلها مع العالم، وهو رئة روسيا الوحيدة جغرافياً وأغلب سكانه من الروس "ما نسبته 60%". واتخذت روسيا قرارها بالمضي قدماً غير آبهة بانزعاج الولايات المتحدة ودول الإتحاد الأوروبي، لأن إنتقال المبارزة الروسية – الأميركية إلى بطن روسيا الرخو لن يسمح بتوافقات أو تفاهمات في ما تراه روسيا تهديداً لأمنها القومي، وستتمسك بإستفتاء على مصير القرم بفرض إعلان استقلاله وضمه لاحقاً إلى أراضيها كما كان سابقاً.

وفي المدى المنظور ستسود حالة التوتر في علاقات روسيا مع الجانب الأميركي والغربي، وهنا تختلف قراءة المراقبون لمسار الأحداث، في ظل ربط ملفات عديدة مع بعضها، الشيء المؤكّد، أن روسيا ماضية في اتخاذ الإستراتيجيات الكفيلة بحماية أمنها القومي ولن تسمح لأحد باللعب في ملعبها وستبقى مواقفها واضحة وصادقة في تحالفاتها، وهي لن تسمح بإعادة عقارب الساعة إلى الوراء بعد أن تغيّرت موازين القوى لمصلحتها في أكثر من مكان في العالم.[1]

[1] نفس المرجع.

المبحث الرابع: تطبيق الإستراتيجية الأمنية الروسية الجديدة تجاه أوكرانيا.

ابرز الإستراتيجيات الأمنية الروسية المطبقة في أوكرانيا هي:

أولا: منع أوكرانيا من الانضمام إلى حلف شمال الأطلسي:

أبرز الإستراتيجيات الأمنية الروسية الجديدة المطبقة في أوكرانيا، وهي إستراتيجية روسيا العاجلة وهي محاولة منع أوكرانيا من الانضمام لمؤسسات غربية اقتصادية وأمنية مثل الاتحاد الأوروبي أو الناتو، من أجل الإبقاء عليها في "منطقة عازلة" دون الانتماء للغرب أو الشرق. ومن الممكن تحقيق ذلك من خلال إقناع الغرب بالموافقة على ما تطلق عليه موسكو اسم "التحول الفيدرالي" لأوكرانيا ، وتتزايد مطالبات روسيا بتحويل أوكرانيا إلى دولة فيدرالية، ويشمل ذلك اقتراحا بأن يكون لمقاطعات أوكرانيا رأي يؤخذ به ليس فقط في شؤون البلاد الداخلية ولكن أيضا في ما يتعلق بـ" توجهات السياسة الخارجية لأوكرانيا"، وهو ما تقصد به موسكو أن الروس في أوكرانيا سيكونوا قادرين على منع التوجه الموالي للغرب في البلاد . وإن لم تنجح هذه الإستراتيجية ستلجأ موسكو إلى تشجيع ذوي الأصول الروسية في أوكرانيا على إعلان انفصالهم عن الدولة الأوكرانية[1].

ويعتقد بوتين رئيس روسيا اليوم أنه يملك أدوات تقويض أوكرانيا بدون إطلاق رصاصة واحدة . حيث، استبدل سكان في القرم جوازات سفرهم الأوكرانية بأخرى روسية ، وأشارت موسكو إلى عزمها على تطبيق نفس النهج على مناطق أخرى في أوروبا يسكنها روس، مثل ترانسنيستريا التي كانت تابعة لجمهورية مولدوفا السوفيتية السابقة، وأيضا دول البلطيق .، وكان معظم الروس هناك قد منحوا جوازات سفر أو وثائق هوية روسية في محاولة لتعزيز مزاعم موسكو في حقها للحديث بالنيابة عنهم .، والهدف

[1] جورج فيشان، **أوكرانيا والقرم في السياسة الدولية**، ترجمة محمد الحرثاني، مركز الجزيرة للدرسات، 2014 . ص 5.

واضح من هذه الإستراتيجية الكبرى وهو تمزيق الوضع الجغرافي القائم منذ انهيار الاتحاد السوفيتي في 1991، وهو الوضع الذي تعتبره روسيا غير عادل ويصعب تحمله . ولا يتطلب ذلك احتلال الجمهوريات السوفيتية، بل يمكن تحقيقه عن طريق تقويض الدول المحورية من الداخل.[1]

وستكون مهمة عاجلة لمنعها من الانضمام لمؤسسات غربية اقتصادية وأمنية مثل الاتحاد الأوروبي أو الناتو، من أجل الإبقاء عليها في "منطقة عازلة" دون الانتماء للغرب أو الشرق . ومن الممكن تحقيق ذلك من خلال إقناع الغرب بالموافقة على ما تطلق عليه موسكو اسم "التحول الفيدرالي" لأوكرانيا.

وتتزايد مطالبات روسيا بتحويل أوكرانيا إلى دولة فيدرالية، ويشمل ذلك اقتراحا بأن يكون لمقاطعات أوكرانيا رأي يؤخذ به ليس فقط في شؤون البلاد الداخلية ولكن أيضا في ما يتعلق بـ"توجهات السياسة الخارجية لأوكرانيا"، وهو ما تقصد به موسكو أن الروس في أوكرانيا سيكونوا قادرين على منع التوجه الموالي للغرب في البلاد. وإن لم تنجح هذه الإستراتيجية ستلجأ موسكو إلى تشجيع ذوي الأصول الروسية في أوكرانيا على إعلان انفصالهم عن الدولة الأوكرانية . ويعتقد بوتين اليوم أنه يملك أدوات تقويض أوكرانيا بدون إطلاق رصاصة واحدة. حيث قام بلستبدال سكان في القرم جوازات سفرهم الأوكرانية بأخرى روسية، وأشارت موسكو إلى عزمها على تطبيق نفس النهج على مناطق أخرى في أوروبا يسكنها روس، مثل ترانسنيستريا التي كانت تابعة لجمهورية "مولدوف" السوفيتية السابقة، وأيضا دول البلطيق . وكان معظم الروس هناك قد منحوا جوازات سفر أو وثائق هوية روسية في محاولة لتعزيز مزاعم موسكو في حقها للحديث بالنيابة عنهم . والهدف واضح من هذه الإستراتيجية الكبرى وهو تمزيق الوضع الجغرافي القائم منذ انهيار الاتحاد السوفيتي في 1991، وهو الوضع الذي تعتبره روسيا غير عادل ويصعب تحمله. ولا يتطلب ذلك احتلال الجمهوريات السوفيتية، بل يمكن تحقيقه عن طريق تقويض الدول المحورية من الداخل[2].

التدخل العسكري و محاولة فرض نظام سياسي موالي لروسيا:

في يوم 27 فبراير 2014 استولت القوات الروسية على معظم شبه جزيرة القرم وسط تصاعد أحداث العنف التي عصفت بأوكرانيا منذ 18 فبراير من نفس العام، عندما اشتبك المتظاهرون مع الشرطة، وقتل 82 شخصا على الأقل من بينهم 13 من رجال الشرطة، وأكثر من 1،100 جريح، وقد تصاعد الصراع بسرعة، مما أدى في غضون أيام قليلة إلى سقوط الرئيس الأوكراني فيكتور يانوكوفيتش الموالي لموسكو، وإقامة حكومة جديدة حلت محل حكومته ، هذا التغيير في كييف لم يرق لسكان العديد

[1] نفس المرجع.
[2] نفس مرجع السابق.

من المناطق في جنوب وشرق البلاد. وفي يوم 23 فبراير وكجزء من نتائج الثورة الأوكرانية ألغي قانون اللغة للأقليات (والذي يشمل الروسية) وتم إعلان اللغة الأوكرانية لغة رسمية وحيدة للبلاد. فجاء هذا القرار ليصب الزيت على النار في لتلك الأقاليم المستاءة أصلا من التغييرات الحاصلة في عاصمتهم. وقد رأت تلك الأقاليم وخاصة شبه جزيرة القرم أن خطوة إلغاء قانون اللغات هي دليل على أن المحتجين في كييف يحملون أجند معادية لروسيا ولهم توجه عنصري.[1]

في 1 مارس، وافق مجلس الاتحاد الروسي بالإجماع على طلب الرئيس الروسي فلاديمير بوتين استخدام القوات الروسية في أوكرانيا.و في 2 مارس، استدعى مجلس الأمن القومي الأوكراني كامل قوات احتياط القوات المسلحة.و تصاعد التوتر في القرم بين الأطراف المؤيدة لروسيا والمؤيدة لأوكرانيا وتوالت ردود فعل حلفاء أوكرانيا الغربيين، فوزير الخارجية الأمريكي وصف التصرفات الروسية بأنها عمل عدائي لا يصدق، ومفوضة الشؤون الخارجية في الاتحاد الأوروبي دعت روسيا إلى التعبير عن وجهة نظرها بسلمية، وبتاريخ 3مارس، أفادت الأنباء بأن رئيس أسطول البحر الأسود أعطى الحكومة الأوكرانية مُهلة حتى الساعة الرابعة فجرًا لتسليم القرم إلى روسيا، أو الاستعداد لهجوم القوات الروسية لاحتلال المنطقة. ومع ذلك، نفى المتحدث باسم الأسطول عن إصدار أي إنذار من قبل وكالة انترفاكس الروسية للأنباء

وكانت أوكرانيا عاشت منذ نوفمبر 2013، اضطرابات انطلقت شرارتها مع إلغاء يانوكوفيتش اتّفاق الشراكة مع الاتّحاد الأوروبي والتوجّه إلى روسيا، حيث أبرم اتّفاقاً تعهّد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بموجبه بدعم أوكرانيا بـ 15 مليار دولار، أي ما يفوق كثيراً ما كانت ستحصل عليه البلاد جرّاء اتّفاق الشراكة مع الاتّحاد الأوروبي. لكن تلك الخطوة لم تكن سوى الشرارة التي أشعلت النيران في حقل البارود الأوكراني. وهذا دليل على وجود احتقان شعبي من سياسات يانوكوفيتش. وبدت الأمور وكأن أوكرانيا باتت حقلاً للمساومة بين الولايات المتحدة وأوروبا من جهة وروسيا من جهة أخرى. واتّهمت موسكو الاتّحاد الأوروبي بمحاولة إقامة «منطقة نفوذ» في أوكرانيا،

وعلى وقع هذه الأيام الدامية التي انتهت بإسقاط الرئيس فيكتور يانوكوفيتش، وبصعود نجم المؤيّدين للاتّجاه الأوروبي، بزعامة رئيسة الوزراء السابقة يوليا تيموشنكو، التي أخرجتها الثورة الجديدة من السجن، لتكون هي المرشّح الأبرز لقيادة البلاد واستعادة أمجاد «الثورة البرتقالية» التي كانت هي بطلتها في العام 2004 وعلى رغم أن الأحداث لم تستقرّ بعد في البلاد، فإنه يمكن القول إن حقبة يانوكوفيتش قد انتهت، مع ما يعنيه ذلك من تقليص للنفوذ الروسي في أوكرانيا.[2]

---

[1] عارف عادل مرشد، **التدخل العسكري الروسي في شبه جزيرة القرم.** على الرابط التالي:
http://www.alrai.com/article/637253.html

[2] نفس المرجع

ثانيا دوافع التدخل العسكري الروسي. : [1]

الأهمية الإستراتيجية: كانت لشبه جزيرة القرم دائما أهمية بالغة بالنسبة إلى روسيا الإمبراطورية والسوفيتية وروسيا المعاصرة لأن امتلاكها كان يعني السيطرة على البحر الأسود والمناطق المطلة عليه.، ولم تصبح روسيا دولة عظمى إلا بعد ضمها للأراضي المتاخمة للبحر الأسود، بما فيها شبه جزيرة القرم خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر.

وما زال الروس يشكلون غالبية سكان القرم وخاصة بعد ترحيل جوزيف ستالين سكانها الأصليين التتار من موطنهم إلى كازاخستان في شرق الاتحاد السوفيتي عام 1944 بمبرر دعمهم للألمان وبلغت نسبة الروس في شبه الجزيرة آنذاك 75.%، فيما شكلت نسبة الأوكرانيين عام 1944 في القرم 21% فقط. وبعد تفكك الاتحاد السوفيتي عام 1991 بقيت القرم أوتوماتيكيا في قوام أوكرانيا بصفتها دولة مستقلة.

واضطرت روسيا طوال أكثر من عقدين للقيام بمناورات سياسية لإبقاء أسطولها بالبحر الأسود في القرم، عن طريق عقد الاتفاقيات مع الحكومات الأوكرانية التي كانت تتغير من وقت إلى آخر. وكان أخر هذه الاتفاقيات في نيسان عام 2010 وكانت تقضي ببقاء الأسطول البحري الروسي في القرم لغاية عام 2042 مقابل دفع روسيا مبلغ 100 مليون دولار سنويا وتنزيل سعر الغاز المصدر إلى أوكرانيا بنسبة 30.%

وتولي روسيا أهمية كبرى لمدينة (سيفسيستوبل) ضمن شبه جزيرة القرم لأنها تضم ميناء استراتيجي على البحر الأسود، كان خلال حقبة الاتحاد السوفياتي السابق، يستخدم لتمركز أسطول بحري ضخم للقوات السوفياتية، لتكون جاهزة للتدخل ضد أي تحرك ضد الاتحاد من جانب أي دولة أوروبية.

الأهمية الاقتصادية: أهم الصناعات في القرم تشمل صناعة الأغذية، ومجالات الهندسة الكيميائية والميكانيكية والمعدنية، وصناعات إنتاج الوقود. كما تشمل الفروع الرئيسية للإنتاج النباتي في المنطقة الحبوب والخضروات، وصناعة النبيذ .، كما تشكل شبه جزيرة القرم أهمية كبرى لجهة توفر ثروات طبيعية كبيرة فيها،منها مثلا النفط والغاز والفحم إضافة إلى المعادن والنحاس, كما أنها تضم منتجعات بحرية فاخرة هي محط جذب سياحي كبير.

[1] CNN بالعربية، **القافلة الروسية تدخل شرق أوكرانيا و أنباء عن استعدادات لغزو عسكري**. على الرابط التالي:
http://arabic.cnn.com/world/2014/08/22/ukraine-crisis-russia

ثالثا مالأت الأزمة:

إن من المتوقع أن يكون حجم التدخل العسكري الروسي قا بل للزيادة والنقصان، تبعا للتطورات السياسية والعسكرية، و السلطات التي استولت على السلطة في أوكرانيا على المواجهة عسكريا، وجدية الدول الغربية في ممارسة ضغوط على روسيا، خاصة إن السلطات الأوكرانية اعتمدت حتى الآن سياسة عدم الرد خوفا من استدراج مواجهة عسكرية غير متكافئة مع الجيش الروسي قد تجر إلى مزيد من التدخل العسكري الروسي ، وبالتالي من المتوقع أن لا تلجا السلطات في أوكرانيا حاليا إلى الخيار العسكري، إلا في حال عدم اكتفاء الجيش الروسي بالسيطرة على شبه جزيرة القرم، ومحاولة التمدد إلى مناطق أخرى شرقي البلاد وبالنسبة إلى احتمال حصول أي مواجهة عسكرية بين القوات الروسية وأي قوات أمريكية أو أوروبية، فهو غير وارد وفق الظروف الراهنة. ولا إمكانية لأي تدخل عسكري من قبل الولايات المتحدة الأمريكية لانتفاء الصفة، أو من قبل الدول الأوروبية الغربية ولا حتى من حلف شمال الأطلسي، بحكم عدم الرغبة أولا، وخطورة أي مواجهة مباشرة مع الروس ثانيا، والصعوبة اللوجستية للتحرك السريع ثالثاً.

وبالتالي، أن أكثر ما يمكن حصوله حالياً هو إجراءات على المستوى الدبلوماسي، مثل مقاطعة قمة مجموعة الثماني، وأخرى على المستوى الاقتصادي مثل فرض عقوبات على شركات روسية والتسبب بمزيد من الضغوط على العملة الروسية.

وعلى أية حال، يبقى من الصعب التكهن بما ستؤول إليه الأمور، فوصول قادة متمسكين في المقام الأول بربط مستقبلهم بأوروبا وليس بروسيا، يعتبر مشكلة جدية للرئيس فلاديمير بوتين الذي يحلم بإبقاء أوكرانيا في فلك روسيا. وللتأثير على سياسة أوكرانيا تملك روسيا وسائل عدة بحكم الروابط القوية جدا بين اقتصادي البلدين ، وكانت روسيا هددت بأنها ستزيد الرسوم الجمركية على المنتجات الواردة من أوكرانيا إن اقتربت كييف من الاتحاد الأوروبي. كذلك أدانت موسكو التدابير المعادية لروسيا التي اتخذتها السلطات الجديدة في كييف، كما. وأول نتيجة لتغيير الحكم في كييف ستكون على ما يبدو توقيع اتفاق مع الاتحاد الأوروبي والتخلي عن اتفاق التقارب مع موسكو الذي وقعه الرئيس المعزول فيكتور يانوكوفيتش.[1]

[1] نفس المرجع.

ويظهر التحليل أن روسيا تتبنى إستراتيجية جديدة تتماشى مع التحولات الدولية ، بمعنى أنه يقدم بعض الأفكار حول الأمن وإستراتيجية القيادة السياسية العسكرية، والتفكير الروسي.هو لهجة الإستراتيجية أساسها الدبلوماسية ومنخفضة نسبيا بالمقارنة مع بعض الخطاب العدواني في السنوات الأخيرة. وتركز الإستراتيجية على المبادئ التوجيهية الأمنية الداخلية والابتعاد عن بعض من أكثر الجوانب المثيرة للجدل للسياسة الخارجية والأمنية الروسية الأخيرة. على سبيل المثال، لا يوجد أي ذكر صريح للمصالح مميزة للفضاء ما بعد الاتحاد السوفيتي.

من ناحية أخرى يعبر عن الإستراتيجية بوضوح بوجود مواجهة بين روسيا والغرب ومنطقة رابطة الدول المستقلة التي تعرف بأنها المنطقة الرئيسية للمصالح الروسية، مما يجعل من الواضح أن موسكو قد تستخدم القوة للدفاع عن مصالحها في المنطقة. وتتناول الإستراتيجية أيضا على الحاجة إلى عالم متعدد الأقطاب وينفرد الولايات المتحدة باعتبارها "قوة عظمى" وحيدة. م سيتم أفضل ما يخدم الهدف النهائي من خلال التزام لسياسة الخارجية والأمنية متعددة المجالات وتعزيز الشراكات مع القوى في الشرق الأقصى وخاصة مع الصين. وجاء في الإستراتيجية أيضا أن روسيا مستعدة للدخول في معركة من أجل القطب الشمالي. هذا أمر مقلق بشكل خاص لأنه يمكن أن يكون علامة على بداية حملة شرسة من أجل السيطرة على الموارد المعدنية في القطب الشمالي أو إلى افتتاح ممر الشمال الغربي. يتعين على الاتحاد الأوروبي والأطراف الدولية الأخرى وضع سياسات متسقة بشأن المنطقة ومواجهة محتملة حول حدوده. في نهاية المطاف، لا يمكن إلا حل يستند إلى الأسس القانونية تحديد الوضع المستقبلي لمنطقة القطب الشمالي ومنع استخدام القوة في الاندفاع إلى موارد الطاقة في المنطقة.

و استخلصتو من الفصل الثاني إلى أن استعراض روسيا لتأثيرها وحضورها في منطقة البلقان على هذا النحو الذي لا يخلو من "استفزاز"، قد يكون له تأثير عكسي على مصالحها في المنطقة التي تشهد تغيُّرات متلاحقة قد تُغَيِّر من أجندات روسيا، وتجعلها غير ذي فائدة على المستوى الاستراتيجي بعيد المدى، لاسيما أنَّ التشكيل الجديد لممثلي الاتحاد الأوروبي في افتتاح الدورة الحالية شهد بداية توجُّه نحو مناقشة اكتفاء الاتحاد الأوروبي بالتوسُّع الذي بلغه إلى الآن، وترجيح خيار إيقاف عملية قبول عضوية دول جديدة، وهو ما تناوله وكتب عنه منذ مدَّة طويلة عدد من الوجوه السياسية والصحفية، وهو ما يمكن رصده –أيضًا– بوضوح في الشروط الصعبة التي وضعها بعض دول الاتحاد أمام الدول الراغبة في الانضمام إليه، وهي شروط لم تكن قائمة قبل ذلك.

إضافة إلى ذلك فإن عددًا من الخطط يتمُّ وضعه حاليًّا في منطقة البلقان، تهدف هذه الخطط إلى تجنُّب الاعتماد على الغاز المستورد من روسيا؛ وإحدى تلك الخطط هي احتمال بناء محطة تسييل غاز طبيعي في منطقة كيرك في كرواتيا، أو في منطقة أخرى (مثل منطقة ميناء بلوتشا الكرواتي الذي تمتلك البوسنة والهرسك جزءًا منه)، وسيستقبل هذا الميناء الغاز المستورد من أميركا لسدِّ احتياجات ليس فقط دول البلقان، بل –أيضًا– ليكون بديلاً مضمونًا عن غاز روسيا المصدَّر إلى كامل أوروبا.

ومهما يكن من أمر فإن السياسة الروسية الجديدة في البلقان أعادت شبه القارة البلقانية إلى صدارة المشهد الجيوسياسي، وجعلت منها مرَّة أخرى منطقة اهتمام بالغ لعدد من القوى الدولية، وقادم السنوات وحده كفيل بأن يحكم على صواب أو خطأ السياسة الروسية، وما إذا كانت ستحقِّق مكاسب من ورائها أم أنَّها ستفشل في توسيع مناطق نفوذها.

و تتلخص الرؤية الروسية، كما جاءت على لسان السفير كونوزين، في أن "لحاق دول منطقة البلقان بالاتحاد الأوروبي وحلف الناتو يُخفي مخاطر كبيرة على شعوب المنطقة، ومقولة الوحدة الأوروبية تحمل في طياتها أكذوبة كبرى كشفها تخلّي مؤسسات الاتحاد الأوروبي عن الدول الأعضاء التي عاشت أزمة مالية واجتماعية خانقة. إن البلقان يتعرّض إلى عملية قسرية لتسريع مسار التاريخ فيه، وفي ذلك خطر داهم على أمنه واستقراره، وروسيا لن تتخلّى عن أصدقائها وحلفائها في المنطقة ولن تتركهم لقدر يُراد أن يُفرض عليهم من الدوائر الغربية المتنفذة. سنوثق علاقاتنا مع بلغراد أكثر ونقدّم للشعب الصربي مساعدات حقيقية كما فعلنا ذلك دائمًا، وسنبقى أشقاء أوفياء لهم ولن نخونهم مثلما فعل معهم الغرب وقصف مدنهم ودمّر بنية البلاد التحتية... إن روسيا هي الدولة الوحيد التي ساندت صربيا في مجلس الأمن، وهي مستعدّة لبذل المزيد من الجهد للوقوف إلى جانب صربيا."...

ومن خلال ما سبق ذكره في الفصل الثالث نستنتج أن ، ونتيجة لتضارب المصالح والنفوذ الجيوسياسي على رقعة الشطرنج الاوراسي بوجه عام والأوكرانية خصوصا، حيث تعد الأزمة الأوكرانية فتيل ساخن وملتهب في حرب تعيد إلى الأجواء ما يشبه الحرب الباردة بين قطبي الصراع العالمي الولايات المتحدة الأميركية والغرب من جهة وروسيا من جهة أخرى.

وهذا يؤكد صحة الفرضية القائلة: إن الإستراتيجية الأمنية الروسية في دول البلقان مرتبطة بواجهة الولايات المتحدة الأمريكية والحلف الشمال الأطلسي. و الفرضية الثانية القائلة: و كلما تغلغلت روسيا في منطقة البلقان، كلما تحقق الأمن القومي الروسي لأن البلقان في، المنظور الروسي لا يزال يمرّ بتغييرات عميقة لم تنته بعد، وما مسألة كوسوفو ومشكلات البوسنة والهرسك وأحداث مقدونيا والهزات الكبرى التي تعيشها بلغاريا، إلى جانب عدم وضوح الرؤية بشكل حاسم في خيارات القيادات الصربية وتوجهاتها المستقبلية، إلا دليلاً على أن البلقان يقع على الحدود ما بين أحداث مضت ولا تزال آثارها تتفاعل على الساحة، وبين سياسات حالية وأخرى تُصاغ للمستقبل. وهذا ما يجعل البلقان يمثل المنطقة الرئيسية التي تحظى باهتمام الكرملين كنقطة عبور ومدخل لاختراق آمن للمنطقة الأوروبية.

"قـــائمة المراجـــع"

❖ **الكتب باللغة العربية:**

1. **عبد** القادر محمد فهمي، **المدخل إلى دراسة الإستراتيجية**.ط1، الأردن: دار مجدلاوي للنشر و التوزيع،2006.
2. **خير** الدين عبد الرحمان، **القوى الفاعلة في القرن الحادي و العشرين**. دمشق:دار الجليل للطباعة والنشر والتوزيع، 1996.
3. فيتالي نومكين، "**العلاقات الروسية مع أوروبا و الولايات المتحدة الامريكية : انعكاسات على الأمن العالمي**" . أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات و البحوث ،2006.
4. كريم الماجري، **خارطة بؤر التوتر في منطقة غرب البلقان و ملامح المستقبل**. مركز الجزيرة للدراسات، مكة المكرمة، فيفري 2015.
5. نزار إسماعيل الحيالي، **دور حلف شمال الأطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة** ط1، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، 2003،
6. جورج فيشان، **أوكرانيا والقرم في السياسة الدولية**، ترجمة محمد الحرثاني، مركز الجزيرة للدرسات،2014 .
7. ربحي مصطفى عليان وعثمان محمد غنيم , **مناهج وأساليب البحث العلمي**. الأردن: دار الصفاء للطباعة، 2000.
8. حسين علاوي خليفة، **النظرية الاستراتيجية المعاصرة**. دار الحكمة، بغداد، 2013.
9. عمار الأعرج، **دول البلقان و تأثيرها على القضية الفلسطنية**. فلسطين: معهد فلسطين للدراسات الإستراتيجية، 2009.

❖ **الكتب باللغة الفرنسية:**

1. Dmitri Trenin، **RUSSIAN SECURITY STRATEGY UNDER PUTIN: U.S. AND RUSSIAN PERSPECTIVES**. U S: This publication is a work of the U.S. Government، November 2007.
2. Cynthia A. Roberts, **Russia and the European Union: The Sources and Limits of "Special Relationships," Carlisle, PA: U.S. Army War College**. Strategic Studies Institute, February 2007.
3. Choupala,Défense، "**la doctrine militaire du Kremlin qualifie l'Otan de menace n°1**". Le Parisien ,pari 26 Déc. 2014.

❖ **المجالات باللغة العربية:**

1. قيس العبيدي، **الصراع الروسي الجورجي في أوسيتيا الجنوبية نظرة جيبولوتكية**. مجلة الحوار المتمدن، العراق، العدد 2460، 2008/11/9.
2. أيمن طلال يوسف، روسيا البوتينية بن الأوتوقراطية الداخلية والأولويات الجيوبولتكية الخارجية. **مجلة المستقبل العربي**، العدد 358، بيروت ، ديسمبر 2008.
3. حمد السماك. **أي** روسيا برئاسة بوتين. **مجلة المستقبل العربي** ، العدد 20 ، بيروت، 2000.
4. جورج فريدمان، مبدأ ميدفيديف و الإستراتيجية الامريكية . **مجلة المستقبل العربي**، العدد 356 ، أكتوبر 2008 ، بيروت.
5. نبية الأصفهاني، "انطلاقة جديدة لدبلوماسية روسيا الإتحادية. **مجلة السياسة الدولية**، العدد 131، جانفي 1998.
6. داليا أبو بكر، "وثيقة مفهوم الأمن القومي الروسي". **مجلة السياسة الدولية**، العدد 140، افريل 2000.
7. ابتسام محمد العامري، **منظمة شنغهاي للتعاون الإقليمي**. مركز الدراسات الآسيوية.
8. فهدبن عبد الرحمان بن حامد آل الثاني،البلقان مفتاح السيطرة العالمية: دراسة جيو بوليتيكية عن منطقة البلقان. **مجلة كلية الإنسانيات و العلوم الإجتماعية**، العدد 24، جامعة قطر.

9. نزار إسماعيل الحيلالي و عمار حميد ياسين، قراءة في المذهب العسكري الروسي بين الحاضر و المضي . "**مجلة دراسات دولية**"، العدد 56،2000.

10. كريم الماجري، شبه جزيرة البلقان: بوابة لعودة روسيا إلى الساحة الدولية. **مركز الجزيرة للدراسات**، مارس 2013.

11. وليم نصار، "روسيا و النظام الدولي"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 20، بيروت،2008.

12. شوكت إلياس بشارة، العلاقات الروسية الأمريكية ؟. منظمة صوت العقل ، سوريا، العدد 675، 8/ 2015/1.

13. حسين نهاز، التجربة الانتخابية و التحول الديمقراطي في أوروبا الشرقية دراسة حالة يوغسلافيا سابقا و أوكرانيا. مجلة دفاتر السياسة و القانون، عدد خاص أفريل، 2011، ورقلة (الجزائر).

14. عماد قدورة، محورية الجغرافيا و التحكم في البوابة الشرقية للغرب: أوكرانيا. مجلة سياسات عربية، العدد 9، 2014.

15. حمزة جمول، أوكرانيا و رقعة الشطرنج الدولية، جريدة الأخبار الإلكترونية ، العدد 2233، لبنان،2014.

16. عبد الوهاب بن خليفة، العلاقات الأوربية ــ الروسية و العمق الإستراتيجي المتبادل، الأكاديمية للدراسات الإجتماعية و الإنسانية، الجزائر، 2014.

17. خالد ممدوح العزي، روسيا . أوكرانيا: تدهور العلاقات الروسية الأوكرانية، مجلة الحوار المتمدن، العدد 3550، لبنان،2011.

18. عمار حميد و نزار إسماعيل الحيالي، قراءة في المذهب العسكري الروسي بين الحاضر و الماضي. مجلة دراسات دولية، العدد 56،2007.

❖ المجالات باللغة الفرنسية:

1. Sophia Dimitrakopoulou and Andrew Liaropoulos, **RUSSIA'S NATIONAL SECURITY STRATEGY TO 2020: A GREAT POWER IN THE MAKING. CRIA**, From Vol. 4 (1) – Winter 2010.

2. Trenin Dimitri ، **Stratégie russe: La difficile naissance** . Politique étrangère, N° 1,1997.

3. Taras Kuzio**. National Identity and History Writing in Ukraine**. Nationalities Papers, Vol. 34, No. 4, September 2006،

❖ الدراسات السابقة:

1. طارق باري الطرواتة، **دور الحلف شمال الأطلسي في إستقرار دول البلقان كوسوفو دراسة حالة (1989-2011)**. مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، كلية الآداب و العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، 2012،

❖ المواقع الإلكترونية:

1. Julien Thorez**, Géorgie–Ossétie–Russie. Une guerre à toutes les échelles**. on linge: http://echogeo.revues.org/10890.

2. كريم الماجري، **روسيا عائدة إلى البلقان** مقتبس من "وكالة فرنسا للأنباء" بتاريخ 15 من نوفمبر 2014 على الرابط . http://dalje.com/hr-svijet/rusija-se-vraca-na-balkan/56824.

3. محمد يوسيتش، **روسيا والبحث عن النفوذ في البلقان.** على الرابط htm/file:///C:/Users/utli/Desktop /rossia على الساعة 11:55.

4. إشراف رشيد، **قراءة في تهديدات دولة روسيا**. الجزيرة نت, www.aljazeera.net .

5. محمد سعيد القطيسي، **مستقبل الأزمة الأوكرانية بين المطرقة و السندان الروسي**. على الرابط التالي:http://annabaa.org/index.php يوم:20 مارس 2015، على الساعة: 16:35.

6. زكريا حسين، **الأمن القومي**، على الرابط التالي،http://www.khayma.com/almoudaress/takafah/amnkaoumi.htm .

7. **توماس ليندمان، تطرف روسيا في الأزمة الأوكرانية . ترجمة: مصطفى بن براح، على الرابط:-http://www.chaos international.org .**

8. **صابر** آيت عبد السلام، **التوجهات الكبرى للإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة**. على الرابط التالي: http://internationalstudiesbridges.blogspot.com ، في يوم 2015/05/19.